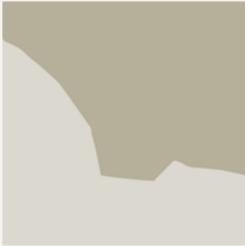
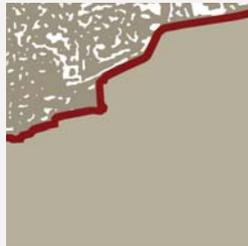
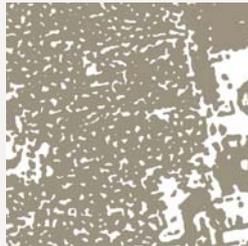
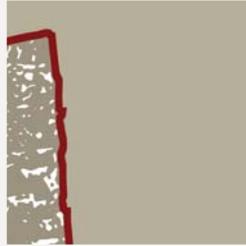
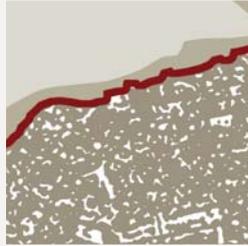
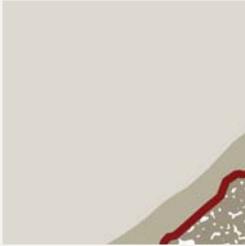


במקום  
במקום  
BIMKOM

# من العام الى القومي

الحدائق الوطنية في القدس الشرقية



**בִּמְקוֹם בְּמִקוֹם BIMKOM**

מחנכים למען זכויות תכנון (ע"ר) מخططون מן أجل حقوق التخطيط Planners for Planning Rights

# من العام الى القومي

الحدائق الوطنية في القدس الشرقية

كانون الأول 2008



הקרן החדשה לישראל  
**New Israel Fund**  
الصندوق الجديد لإسرائيل

بحث وكتابة : المهندسة المعمارية طال كولكا  
إستشارة : د. يشاي بلانك  
إعداد الخرائط : نافاه شير  
تدقيق وتحرير لغوي للعربية : تامي ايلون-اورطال  
ترجمة للعربية : المحامي زهير نعره  
تدقيق وتحرير لغوي للعربية : المهندسة المعمارية آمال زعبي  
تصميم : جاما للتصميم

قراءة ورد : المهندسون المدنيون- نيلي باروخ, د. داليا درومي, د. حاييم يعقوبي, المهندسة المعمارية افرات كوهين- بار, المحامية ميخال ميرلينج, د. إريز صفاديا.

يصدر هذا التقرير بكرم ودعم حكومة الدنمارك السخي.  
مضمون التقرير لا يعكس بالضرورة موقف حكومة الدنمارك.



## بمكوم BIMKOM

"بمكوم" - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط • شارع غزّة 36، القدس  
هاتف: 04-5669655 • bimkom@bimkom.org • www.bimkom.org  
© جميع الحقوق محفوظة لـ"بمكوم" - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، 2008

أقيمت جمعية "بمكوم" - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط" في العام 1999 بمبادرة من مخطّطين ومهندسين معماريين بهدف تعزيز الصلة بين جهاز التخطيط في إسرائيل وحقوق الإنسان. تستخدم بمكوم الأدوات المهنية بهدف تعزيز المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية في قضايا التنظيم والتخطيط والتنمية وتخصيص موارد الأرض. وتقدّم الجمعية يد المساعدة للمجتمعات المحليّة التي تعاني من وضع مهني واقتصادي ومدني متدنٍ، لتأمين نيلها حقوقها في حيز التنظيم.

## الفهرس

5	تمهيد
5	مقدمة
5	الحدائق الوطنية وسلطة الطبيعة والحدائق في منظار القانون
5	الحدائق الوطنية في القدس الشرقية
5	تطرق الخرائط الهيكلية المحلية والقطرية إلى الحدائق الوطنية في القدس الشرقية
5	الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة
5	الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" (وادي تسوريم)
5	الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" (منحدر جبل المشارف)
5	الحديقة الوطنية "عيمك هميلخ" (وادي الملك)
5	المزيد من الحدائق الوطنية المخططة
5	تلخيص وتوصيات
5	قائمة الخرائط
5	الحدائق الوطنية في القدس الشرقية
5	الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة
5	الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" (وادي تسوريم)
5	الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" (منحدرات جبل المشارف)
5	الحديقة الوطنية "عيمك هميلخ" (وادي الملك)
5	الحدائق الوطنية في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000
5	الحديقة الوطنية في الشيخ جراح
5	الحديقة الوطنية في جبل الزيتون
5	الحديقة الوطنية في حي باب الساهرة (متحف روكفلر)

## تمهيد

يتم الكشف في السنوات الأخيرة عن الآليات المختلفة التي من خلالها تحافظ الدولة على الأراضي لإحتياجات وطنية, وكثيراً ما يكون الأمر على حساب أولئك الذين لا ينتمون إلى "روح الشعب" القومية. إن تقليص إمكانية وصول السكان الفلسطينيين (مواطني الدولة) إلى أراضي الدولة وحتى منعهم من تحقيق حقوقهم في الأراضي التي يمتلكونها, يتم بواسطة طرق عديدة ومن خلال جهات عامة وشبه-عامة مختلفة, كجيش الدفاع الإسرائيلي (مناطق إطلاق النار), الكيرن كيمت (الصندوق القومي الإسرائيلي), الوكالة اليهودية وأخرى<sup>1</sup>.

حقيقة كون التخطيط في البلاد يستخدم من قبل الدولة (من خلال سلطات التخطيط) كأداة لتحقيق خطة سياسية أساسها التحكم بوضع اليد والتصرف اليهودي في الأرض, هي حقيقة معروفة بل حتى أنها جزئياً مكشوفة ومعلنة وتعتبر شرعية ("تهويد الجليل", "الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس كهدف ديموغرافي", وإلخ). في إطار هذه السياسة, كثيراً ما يتم أيضاً استغلال المساحات المفتوحة, وهي جزء جوهري وهام في كل مخطط, للأغراض القومية-السياسية. وهكذا يتم في حالات مختلفة استغلال الحفاظ على الطبيعة والمناظر الطبيعية كأداة بيد الدولة للسيطرة على الأرض ولتهويد المناطق.

على الرغم من المظهر المهني واللا-سياسي لتخطيط الحدائق الوطنية والإعلان عنها, يبدو أن الوضع أكثر تعقيداً. هناك حالات وأماكن معيّنة يبدو بها أنه يتم استعمال التخطيط والإعلان عن الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية, ليس فقط بغية الحفاظ على قيم الطبيعة والتراث وعلى المساحات المفتوحة المميزة, بل أيضاً كأداة إضافية للحد من البناء والتطوير لدى السكان الفلسطينيين. كما سنوضح في هذه الوثيقة, فإن هذه الظاهرة هي شائعة وواضحة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. علاوة على ذلك, فإن هذا التكتيك التخطيطي يتناقض مع المفاهيم الدارجة في التخطيط المستدام, والتي تتناول العلاقة الرابطة ما بين المحيط المبني والمساحات المفتوحة فيه, وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة القاطنة فيه.

إذاً, فإن هدف التقرير هو متابعة إجراءات التخطيط, والترويج إلى والإعلان عن الحدائق الوطنية في القدس الشرقية, وفحص الآلية التخطيطية, القانونية والإدارية وكيفية استعمالها فعلياً. كما وتحليل إسقاطات الحدائق الوطنية على المكان وعلى سكانه.

<sup>1</sup> يوسي يونا ويتسحاك سبورتا, "سياسة الأراضي والإسكان: قيود الحوار المدني", يهودا شنهاف (محرر), المجال الأرض والبيت, القدس: معهد فان لي, 2003.

## مقدمة

تم وصف الواقع التخطيطي المعقد في القدس الشرقية في تقرير "الفخ التخطيطي: سياسة التخطيط، تنظيم الأراضي، تراخيص البناء، وهدم البيوت في شرقي القدس"<sup>2</sup>. يصف التقرير حالة مفادها أن بيوت كثيرة في القدس الشرقية مهددة بالهدم نتيجة بنائها دون ترخيص، رغم أنه لا توجد للسكان الفلسطينيين أية إمكانية تقريباً لبناء بيوتهم بصورة قانونية.

هناك مشاكل وصعوبات تخطيطية إستثنائية في القدس الشرقية، تتعلق في الوضعية التخطيطية، القانونية والسياسية الخاصة في المدينة وفي المناطق التي ضُمت إليها بعد سنة 1967. وكما يستعرض هذا التقرير، فالحديث يدور حول تقييدات تخطيطية، وتصعيبات بيروقراطية، وترجيحات سياسية، واختلافات حضارية. هناك مشاكل خاصة ناتجة أيضاً عن عملية تسوية الأراضي التي لم تستكمل قط.<sup>3</sup>

إحدى الميزات البارزة في المخططات القائمة للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية هي كثرة "المناطق الخضراء"<sup>4</sup>، المخصصة لمناظر طبيعية مفتوحة - حوالي 35% من مجمل المساحة المخططة.<sup>5</sup>

تم تحديد مناطق المناظر الطبيعية المفتوحة والتي لا يجوز البناء بها، بتجاهل البيوت المبنية على أرض الواقع. علاوة على ذلك، فإن قسم من مناطق المناظر الطبيعية المفتوحة المحددة هي أراض زراعية قائمة. إن التخصيص التراجعي من أرض زراعية إلى مناظر طبيعية مفتوحة يقيد المزارع ويمنعه من إقامة المرافق الزراعية. لم تتم أبداً معالجة المساحات المخصصة للمناظر الطبيعية من قبل بلدية القدس، لا بصورة واسعة بغية الحفاظ على المناظر (التنظيف، الحفاظ على المصطبات، منع إلقاء نفايات البناء، إلخ) ولا بصورة مكثفة لتطوير مناطق النقاها والترفيه لاستخدام السكان (على سبيل المثال، تطوير حديقة ألعاب لرفاهية الأطفال وأهلهم).

حسب تقديرنا، هذه الأداة معدة إلى حد كبير للاستخدام من أجل تحديد وتقييد البناء والتطوير في المخططات القائمة، ولكن تبين مع الوقت أنها ضعيفة وغير فعالة لتحقيق تلك الغاية. فإن أزمة السكن المتفاقمة تؤدي إلى البناء في هذه المناطق. قسم بسيط من ذلك البناء يتم في إطار مخططات موضعية عينية تحول تخصيص الأرض من مساحة مفتوحة إلى سكنية، وفي قسمه الآخر يتم البناء بصورة "تلقائية" دون ترخيص، ولهذا فهو معرض دائماً لخطر الهدم.

في القرن الأخير، بالإمكان الإشارة إلى الإستعمال المتفاقم بتخصيص الأراضي "كحديقة وطنية" في القدس الشرقية. من وجهة نظر بلدية القدس يبدو أنه هنالك أفضلتان واضحتان لهذا التخصيص في حالة القدس الشرقية، مقارنة مع التخصيص كمنطقة عامة مفتوحة. فإن الإعلان عن مساحة ما كحديقة وطنية لا يستوجب مصادرة الأرض ولهذا فهو غير منوط بدفع تعويض فوري لصاحبها.<sup>6</sup> بالإضافة إلى ذلك، فإن مسؤولية المحافظة على الأرض وتطويرها ورعايتها، وفرض القانون فيها، تنتقل من السلطة المحلية ليد سلطة المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية.<sup>7</sup>

<sup>2</sup> ماروم ناتي، الفخ التخطيطي: سياسة التخطيط، تنظيم الأراضي، تراخيص البناء وهدم البيوت في شرقي القدس، غير شاليم وجمعية بمكوم، القدس 2004.

<sup>3</sup> إثبات الملكية على الأرض هو أمر ضروري للحصول على رخصة البناء. نظراً لانعدام التسجيل المرتب للملكية على الأرض في غالبية مسطح القدس الشرقية، فإن هذه المهمة هي صعبة جداً وأحياناً حتى مستحيلة. للمزيد من التفاصيل أنظر: ماروم ناتي، المصدر السابق، (الهامش 2)، ص 60.

<sup>4</sup> "المساحة الخضراء" هي مساحة في مخطط ما مخصصة لتكون منطقة مفتوحة يمنع البناء فيها. هناك عدة أصناف من المساحات المفتوحة في التخطيط - منطقة عامة مفتوحة؛ منطقة خاصة مفتوحة؛ منطقة مناظر طبيعية مفتوحة؛ مساحات زراعية؛ متزهات، حدائق وطنية وإلخ، ولكل صنف معنى مختلف من ناحية حقوق الملكية، والإستعمالات المسموحة وهوية الجهة المسؤولة عن التطوير، وإلخ.

<sup>5</sup> ماروم، مصدر سابق، (الهامش 2)، ص 25.

<sup>6</sup> بالإمكان تقديم دعوى تعويضات بموجب البند 197 لقانون التخطيط والبناء.

<sup>7</sup> سلطة المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية - "ג" : רשות הטבע והגנים הלאומיים

حقيقة كون تعريف أرض ما كـ "منطقة مناظر مفتوحة" لا يمنع البناء فيها بشكل مطلق، أما إمتناع بلدية القدس عن رعاية وتطوير تلك المساحات كمساحات عامة مفتوحة لاستعمال السكان، وتصلها من المسؤولية عن الأرض كما واستعداد سلطة الطبيعة والحدائق على الحلول مكائها، أدت برأينا إلى استعمال واسع وليس دائماً مبرراً لتخصيص الأراضي كـ "حديقة وطنية" في القدس الشرقية.

الحدائق الوطنية في القدس الشرقية، كما سنرى بالتفصيل في هذا التقرير<sup>8</sup>، تمس بسكان المدينة الفلسطينيين، بحقوقهم الإنسانية بصورة عامة وبحقوق التخطيط بصورة خاصة. يتمثل ذلك المس في عدة مستويات:

المستوى التخطيطي: تتميز الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية بضائقة سكنية وبنقص في البنى التحتية وفي المباني العامة وفي الحدائق والمتنزهات المتطورة. تنتج هذه الضائقات، من ضمن باقي المسبات، عن عدم التخطيط أو عن التخطيط غير اللائق الذي لا يعطي حلولاً لتلك الضائقات ولا يوازن فيما بين المصالح والإحتياجات المختلفة والمتضاربة. في هذا الوضع، فإن تخطيط الحدائق الوطنية والإعلان عنها داخل الأحياء السكنية الفلسطينية، وفي أحيان كثيرة دون مبرر واضح وفي مناطق من المهم تخطيط وتخصيص أراض بها لأغراض السكان الحيوية، لهو عمل تخطيطي يساهم في الإبقاء على هذه الضائقات ويمنع التخطيط المستقبلي الضروري لبقاء السكان الفلسطينيين في أحيائهم.

تخصيص الأرض كحديقة وطنية في القدس الشرقية وتحويل السلطة والمسؤولية في الواقع، من بلدية القدس إلى سلطة الطبيعة والحدائق، تم حسب رأينا في بعض الحالات بغية تطبيق القانون في أماكن لم تنجح بلدية القدس بها في المحافظة على الأماكن العامة المفتوحة. هذا الإستعمال لأداة تخطيطية في أماكن وفي واقع لا يناسبها، بدلاً من إجراء تخطيط لائق يتم إستعماله كأساس مبرر ويستحق التطبيق، هو استعمال مسيء لأداة تخطيطية بالغة القوة. استعمال كهذا ليس فقط يخل بحق السكان للتخطيط اللائق، بل أيضاً يثير الشكوك حول مبررات الحدائق الوطنية الأخرى في أماكن تلائمها .

علاوة على ذلك، ففي العقدين الأخيرين يتفاقم المطلب بإجراء تطوير مستدام، أي تخطيط يعتبر الإنسان والمجتمع جزءاً هاماً وغير منفصل من المنظومة البيئية، ويعتبر الموازنة فيما بين حقوقه المختلفة كصاحبة أهمية من الدرجة الأولى. ان النقاش حول المناطق المفتوحة مقابل التطوير، كجزء من هذا المفهوم، هو نقاش لا يعتبر هذين المصطلحين كطرفين متناقضين، بل هو مركب من مجال واسع ومتنوع من الإمكانيات التي تشمل إثنين معاً<sup>9</sup>. مثلما أن الواقع وتعقيده يتعلقان بالمكان والزمان، هكذا أيضاً التخطيط والفئات التي يشكّلها مطلوبة في هذا النقاش لمجال أوسع وأكثر تنوعاً من الحلول. هذا المطلب من التخطيط صحيح لكل مكان ولكافة مجالات الحياة التي يمسهها، بما في ذلك القدس الشرقية والمساحات المفتوحة الموجودة فيها.

المستوى القانوني: يستند التخطيط والإعلان عن الحدائق الوطنية إلى قانون خاص. هذا القانون يمنحها أفضلية تخطيطية مقارنة مع أية عملية تخطيطية أخرى، وأفضلية ملكانية مقارنة مع حقوق أصحاب الأرض الملكية، وأفضلية مكانية مقارنة مع إحتياجات التخطيط المحلية. صحيح أن عملية الإعلان عن الحديقة الوطنية هي عملية طويلة وتكون محط انتقادات كثيرة. إلا أن المكانة الخاصة لتخصيص الأرض كحديقة وطنية والتي تُمنح لها من نواح عديدة، تتكون منذ بداية العملية. ان شفافية العملية كلها، كما في عمليات التخطيط الأخرى، ليست كافية وأجزاء كبيرة منها تتم بعيداً عن أعين الجماهير وعن قدرتهم على التأثير عليها. اما القانون فلا يمنح الشخص المتضرر جراه ما يكفي من الوسائل لكي يدافع عن نفسه من هذا الإجراء، أو لكي يحصل على التعويض المناسب نتيجة تضرره. هذا الأمر هو أكثر صحة عندما يدور الحديث حول الفلسطينيين سكان القدس الشرقية، وهم فئة أقلية مستضعفة لا تمثّل لها في السلطات.

<sup>8</sup> المبادرة والترويج إلى قسم من المخططات للحدائق الوطنية في القدس تمت من قبل سلطة الطبيعة والحدائق، وقسمها الآخر من قبل بلدية القدس في إطار الخارطة الهيكلية المحلية التّيس 2000.

<sup>9</sup> للتوسع، أنظر Wheeler, Stephen and Beatry Timothy, The Sustainable Urban Development Reader. New York: Routledge, 2004.

# من العام الى القومي

المستوى الإداري: مع المصادقة على مخطط حديقة وطنية (حتى قبل الإعلان عنها), تدخل سلطة الطبيعة والحدائق إلى المكان كعامل ذو صلاحيات واسعة للإدارة والتطبيق والمراقبة والتطوير. ان تحويل الصلاحيات من السلطة المحلية ليد سلطة الطبيعة والحدائق تقطع العلاقة, بما يتعلق بالمكان ذو العلاقة, بين السلطة المحلية والسكان. هذه العلاقة والتزام البلدية تجاه سكانها تشكل حلقة هامة وضرورية في الحفاظ على حقوق السكان حتى في الواقع المعقد للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. يحول القانون الصلاحيات من السلطة المحلية لسلطة الطبيعة والحدائق, ويسمح لهذه الأخيرة بإعادة تحويل صلاحياتها إلى السلطة المحلية. هذا الوضع يخلق عدم وضوح وعدم شفافية فيما يتعلق بإدارة المكان وحتى أنه يسمح بتحويل الصلاحيات الإدارية في المكان إلى جمعيات خاصة, كجمعية إلعاد في "عير دافيد" (سلوان), والتي تعمل وفقاً لسلم أولويات سياسي.

المستوى الرمزي: ان تحويل المكان إلى عقار وإبعاد السكان الفلسطينيين منه ليس فقط في الحاضر وفي الواقع, بل من خلال التطرق إلى التاريخ وإلى رموز المكان أيضاً. فالإعلان عن "حديقة وطنية" في المناطق المبنية والمسكونة في القدس الشرقية, حيث يُعتبر الحكم الإسرائيلي من وجهة نظر السكان غير شرعي, هو عمل يعتبرونه استفزازاً. وعلى الرغم من أن القدس تعتبر مكاناً غنياً بالقداسة والتاريخ لمختلف القوميات والحضارات والديانات, فإن سلطة الطبيعة والحدائق تبرز بصورة خاصة النواحي اليهودية لتلك الأراضي. فالإعلان عن مكان ما كـ "حديقة وطنية" يسمح بضمه إلى التراث اليهودي-الإسرائيلي وبطمس وجود الفلسطينيين وحضارتهم فيه. في أحيان كثيرة, الإعلان عن حديقة وطنية ودخول سلطة الطبيعة والحدائق إلى المكان تسبب النفور والفصل بين السكان وبين المكان, المعتبر "وطنياً"<sup>10</sup>.

المستوى السياسي: كما يتم في كل إجراء تخطيطي-فراغي في القدس الشرقية, كذلك الحدائق الوطنية التي يتم الترويج لها والإعلان عنها تحمل مفهوماً وطبيعة سياسيان, نتيجة المكانة السياسية والقانونية للقدس الشرقية, والمكانة القانونية للأقلية الفلسطينية فيها وتوازن القوى بينها وبين السلطات الإسرائيلية. تضاف لكل هذا سياسة التخطيط المعلنة للحكومة وبلدية القدس (في الخارطة الهيكلية للقدس 2000) والتي تعتبر الحفاظ على التوازن الديموغرافي اعتباراً مركزياً يقف في أساس أي تخطيط مؤسسي في المدينة. يبدو أنه, وفي كل ما يتعلق بالحدائق الوطنية, كثيراً ما يتم استعمال الأدوات التخطيطية والتبريرات المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والتراث, بغية الترويج إلى مصالح سياسية-ديموغرافية. ان توقيت الترويج إلى مخططات الحدائق الوطنية في أعقاب الترويج إلى خرائط هيكلية للأحياء الفلسطينية (كيفما تم في حالة الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم"- منحدرات جبل المشارف), وضلوع جهات سياسية مثل أعضاء الكنيست والجمعيات في هذه العملية, ولا سيما موقع هذه الأماكن وجودها وطبيعتها, كما وتجاهل الإحتياجات البشرية في مقابل إحتياجات الطبيعة والمناظر الطبيعية والتراث, كلها تثير الشكوك حول التبرير الموضوعي للإعلان عنها كحدائق وطنية. كل هذه العوامل تجتمع لتشكيل إعتقاداً أن تخطيط الحدائق الوطنية في القدس الشرقية والإعلان عنها مصابه في حالات كثيرة باعتبارات غريبة, وأن إبعاد السكان الفلسطينيين تم ليس فقط كنتيجة مباشرة لذلك العمل التخطيطي, بل أنه هو محرکه الرئيسي.

يستعرض الفصل الأول القانون الذي يتم بموجبه تخطيط الحدائق الوطنية والإعلان عنها, والذي تحصل بموجبه سلطة الطبيعة والحدائق على صلاحياتها. في هذا الفصل, يتناول التقرير تلك الأقسام من القانون التي تتيح, حسب رأينا, إساءة استعماله بصورة لا تتلائم مع غايته, ويحلل مبناه من زاوية أصحاب الأرض والسكان الذين قد يتضررون منه.

في الفصل الثاني من التقرير, يتم استعراض الحدائق الوطنية في القدس الشرقية بالتفصيل - تلك المعلن عنها وتلك الموجوده قيد التخطيط. يستعرض هذا الفصل تلك الحدائق الوطنية من الناحية التخطيطية ومن الناحية الإدارية وإسقاطاتها الصعبة على السكان الفلسطينيين.

<sup>10</sup> إضرام النيران في جبل "شوكف" المنسوبة إلى سكان من عسفا ودالية الكرمل, على خلفية المصادقة على مخطط الحديقة الوطنية, هي مثال على ذلك.

<sup>11</sup> من قانون الحدائق الوطنية, المحميات الطبيعية, المواقع القومية ومواقع التخيليد, 1-1998.



## الحدائق الوطنية, وسلطة الطبيعة والحدائق الوطنية في منظار القانون

قانون "الحدائق الوطنية, المحميات الطبيعية, المواقع القومية والأنصاب التذكارية لسنة 1998" (فيما يلي "قانون الحدائق الوطنية") يعرف ويحدد, ضمن الأمور الأخرى, عملية الإعلان عن الحدائق الوطنية في إسرائيل ومعناها التخطيطي, الملكي والإداري, ويمنح سلطة الطبيعة والحدائق مسؤوليات وصلاحيات واسعة في الحدائق الوطنية. في هذا الفصل, سوف نتناول تعريف الحدائق الوطنية وعملية الإعلان عن الحدائق الوطنية كما ينص عليها القانون. سوف نتفحص أيضاً إلى أي مدى يتضمن القانون ما يكفي من الكوابح لمنع الترويج إلى الحدائق الوطنية والإعلان عنها على أساس دوافع غريبة تتناقض مع روح القانون وغاياته.

الحدائق الوطنية معرفة في القانون على أنها "منطقة تستعمل أو مخصصة للإستعمال لأغراض النقاها للجمهور في حوض الطبيعة أو لتخليد قيم ذوات أهمية تاريخية, أو أثرية, أو معمارية, أو طبيعية أو من حيث منظرها الطبيعي, وما إلى ذلك, بغض النظر عما إذا كانت قد بقيت على طبيعتها أو تم وضعها لاستخدامها لتلك الأهداف, والتي قام وزير الداخلية بالإعلان عنها كحدائق وطنية بموجب تعليمات البند 22<sup>11</sup>. هذا تعريف واسع جداً, يتيح مجالاً واسعاً لعمليات مجالية-تخطيطية لا تنتج دائماً عن قيم تتماثل عادةً وحماية الطبيعة. إذ أنه بالإمكان القول عن العديد من الأماكن في البلاد عامة وفي القدس خاصة أن لها "أهمية تاريخية, أو أثرية, أو معمارية, أو طبيعية أو من حيث منظرها الطبيعي, وما إلى ذلك", ومن خلال تفسير واسع للقانون, بالإمكان شملها ضمن هذا التعريف والترويج إلى الإعلان عنها كحدائق وطنية بطريقة كثيراً ما تتعد عن غاية القانون<sup>12</sup>.

الإعلان عن حدائق وطنية هو إجراء طويل يبدأ بعملية تخطيطية, كما في أي خارطة هيكلية محلية تغير من تخصيص الأرض. صحيح أن المبادرة إلى مخططات الحدائق الوطنية والترويج إليها هي أحد وظائف سلطة الطبيعة والحدائق المعرفة في القانون, لكن كل جهة تبادر إلى مخطط<sup>13</sup> وتروج له تستطيع أن تخصص به أراضٍ لحدائق وطنية. وعندما تقوم لجنة التنظيم اللوائية بالمصادقة على مخطط يخص الأرض كحدائق وطنية, فقط آنذاك يصبح بالإمكان الترويج إلى الإعلان عنها. الإعلان نفسه يتم من قبل وزير الداخلية, بعد التشاور مع وزير جودة البيئة, بواسطة مخطط إعلان (الذي يستند إلى خارطة هيكلية مصادقة) يتم به تعليم حدود الحدائق الوطنية.

من نص القانون:

22. الإعلان عن حدائق وطنية ومحمية طبيعية

(1) يحق لوزير الداخلية, بعد التشاور مع الوزير [لجودة البيئة], أن يعلن عن منطقة ما كحدائق وطنية أو كمحمية طبيعية.

<sup>12</sup> مثلما يستدل من الإقتباس التالي المأخوذ من محضر رقم 223, بتاريخ 4 آذار 1986 والتابع للمجلس القطري للتنظيم والبناء في نقاش حول التخطيط والتطوير في لواء الشمال: "...اعتقد أن الهدف الرئيسي لأي مخطط في الجليل ينبع من زاوية الأمن القومي".

... "لا نقاش حول أهداف المخطط المعرفة, أي المحافظة على أرض الوطن, تهويد الجليل, الحفاظ على الطبيعة والمناظر في الجليل ليس من أجل الطبيعة والمناظر, بل من أجل الإنسان, لتعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الأخرى وتنفيذها".

... "في موضوع الحفاظ على أرض الوطن, هناك العديد من الأمثلة على أنه لا تتم المحافظة على الأرض. لا شك أنه كان بالإمكان استعمال قسم صغير جداً من التكلفة بغية وقاية أرض الوطن من الإستيلاء عليها بصورة غير قانونية, وذلك بسهولة أكبر... ربما توجد طريقة لتعزيز التواجد في منطقة الجليل من خلال الرحلات, وهذا الأمر هو عمل صهيوني بالتأكيد. إن الحفاظ على مناظر الطبيعة هو لوحده تصرف كاملاً للأرض".

<sup>13</sup> أي مخطط هيكل يحدد تخصيصات للأرض.

(2) لا يجوز لوزير الداخلية الإعلان عن منطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية، إلا بعد وجوب تحقق كل ما يلي:

- (1) تمت المصادقة على مخطط يخصص المنطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية؛
  - (2) مُنحت الفرصة للمجلس ولأية سلطة محلية موجودة بها منطقة مخصصة لأن تكون داخل الحديقة الوطنية أو المحمية الطبيعية، لإبداء رأيها بشأن تخصيص المنطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية؛ شرط أن يتم تقديم الرأي بموجب هذه الفقرة خلال ستين يوماً منذ أن علم المجلس أو السلطة المحلية بالنية عن الإعلان عن المنطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية؛
  - (3) بالنسبة لمكان مقدس وفق معناه في أقوال الملك في المجلس حول أرض إسرائيل (الأماكن المقدسة) لسنة 1924 - بالتشاور مع وزير الأديان، وتم تأمين تنفيذ تعليمات أقوال الملك آنفة الذكر؛
  - (4) بالنسبة لموقع أثريات - تم تأمين تنفيذ مطالب وزير التربية والتعليم والرياضة بغية حماية الموقع من إيقاع الضرر فيه؛
  - (5) بالنسبة لمنطقة مخصصة لتكون حديقة وطنية أو محمية طبيعية، والذي تم بها شمل منطقة عسكرية أو منطقة أخرى ذات أهمية أمنية برأي وزير الأمن، أو إذا قام وزير الأمن بإبلاغ وزير الداخلية أنه بقرب المنطقة المخصصة توجد منطقة عسكرية - يتم تأمين تنفيذ مطالب وزير الأمن.
- (3) الإعلان عن منطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية مشروط بنشر إعلان في الجريدة الرسمية<sup>14</sup>.

ان الإعلان عن منطقة كحديقة وطنية هو عملية ذات إسقاطات جدية على الأرض وعلى المجال التي هي موجودة فيها. فتخصيص الأرض كحديقة وطنية يمنع من صاحب الأرض إمكانية تحقيق حقوقه عليها: "لدى الإعلان عن منطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية، يطغى هذا الإعلان على أي تخصيص آخر للمنطقة نفسها، ما عدا أي تخصيص أو استعمال آخر للمنطقة، فوقها أو تحتها، والمسموح به بموجب القانون، وما عدا حقوق الملكية التي كانت بها قبيل الإعلان"<sup>15</sup>.

على مستوى الإعلان، فإن القانون يبقي الأرض لأصحابها بعد الأعلان ولا يلزم المصادرة، ولكنه يمنح سلطة الطبيعة والحدائق حقوق واسعة في مناطق الحدائق الوطنية كما لو كانت تملكها. وهكذا يتم (مرتين) حرمان أصحاب الأرض من حقوقهم، إذ أنهم لا يستطيعون تحقيق ملكيتهم على الأرض التي تصبح في الواقع ملكاً عاماً تديره سلطة الطبيعة والحدائق، وعلاوة على ذلك لا يحصلون على التعويض الذي يحدده القانون مقابل المصادرة.

صحيح أنه يبقى لصاحب الأرض البند 197 لقانون التنظيم والبناء، والذي بموجبه يستطيع صاحب الأرض التي تضررت قيمتها نتيجة مخطط، أن يطالب اللجنة المحلية بالتعويض. إلا أنه يجدر التأكيد أن هذا الإجراء، وبخلاف عملية المصادرة، يستدعي من أصحاب الأرض اليقظة والعمل بأن يقوموا بتقديم دعوى تعويضات للجنة المحلية خلال ثلاث سنوات من بداية مفعول المخطط، وأن يبرهنوا أن المس بالأرض "يفوق مجال المعقول في ظروف القضية"<sup>16</sup>. ان احتمال الحصول على تعويضات بموجب البند 197 دون اللجوء إلى المحكمة ضئيل.

الأمر أكثر تعقيداً في حالة القدس الشرقية. أولاً، السكان الفلسطينيين مستضعفون ومبعدون من مراكز القوى الإقتصادية والسلطوية، الأمر الذي يزيد من حدة الصعوبة الموجودة أصلاً في دعوى تعويضات كهذه؛ ثانياً، الحقيقة أن الحديث

<sup>14</sup> مصدر سابق (المامش 11)، البند 22.

<sup>15</sup> المصدر السابق، البند 24.

<sup>16</sup> البند 200 لقانون التخطيط والبناء، والذي ينص على أن التعويض مستحق فقط إذا كان الضرر "يفوق مجال المعقول في ظروف القضية".

# من العام الى القومي

يدور حول مناطق تم تخصيصها في المخططات السابقة كـ "مناطق للمناظر المفتوحة"<sup>17</sup> تصعب على إمكانية إثبات أن قيمة الأرض قد تضررت نتيجة تخصيصها الجديد كحديقة وطنية؛ وأخيراً، هناك مشكلة تسوية الأراضي في القدس الشرقية والتي تصعب على سكانها الفلسطينيين إثبات ملكيتهم على الأرض، وبالتالي المطالبة بالتعويضات عنها<sup>18</sup>.

تضطر سلطة الطبيعة والحدائق في أحيان كثيرة أن تواجه الملكيات الخاصة في المناطق التي تسعى إلى الإعلان عنها كحدائق طبيعية. في هذه الحالات، فإن السلطة المحلية التي تشمل الحديقة الوطنية في حدودها تشترط المصادقة على المخطط بتعهد سلطة الطبيعة والحدائق على تحمل المسؤولية المالية جراء دعاوى التعويضات التي قد يقوم أصحاب الأرض بتقديمها ضدها<sup>19</sup>. هذا التعهد يسمى كتاب تعويض. أحياناً، ضرورة تعويض أصحاب الأرض ومنح كتاب تعويض للسلطة المحلية عن الأراضي الخاصة تملّي حدود الحديقة الوطنية. مثال على هذه الحالة هي الحديقة الوطنية "ناحال سوريك"، حيث قامت سلطة الطبيعة والحدائق بتغيير حدود مخطط الحديقة الوطنية التي بادرت هي إليها، وفقاً للملكية على الأرض، بصورة يتم من خلالها إقصاء الأراضي الخاصة من حدود المخطط<sup>20</sup>.

نظراً لكثرة المخططات للحدائق الوطنية في القدس الشرقية، يبدو أن الإعتبار المادي المرتبط بدعاوى التعويضات المستقبلية من قبل أصحاب الأراضي لا يهتم سلطة الطبيعة وبلدية القدس، فيما يتعلق بالإعلان عن الأراضي الخاصة كحدائق وطنية. سبب ذلك، على ما يبدو، وكيفما أوردنا سابقاً، هو عدم مقدرة أصحاب الأراضي الفلسطينيين على تقديم دعاوى تعويضات<sup>21</sup>.

فقط لدى الإعلان عنها، تصبح منطقة ما حديقة وطنية يسري عليها قانون الحدائق الوطنية، بكل ما يعنيه الأمر. إلا أن هناك تأثيرات جمة للمخططات التي تخصص منطقة ما كحديقة وطنية (مخططات مصادق عليها أو حتى تلك الموجودة قيد التخطيط) على إجراءات التخطيط الأخرى في نفس المنطقة. يبدو أنه فعلياً، وفي أوقات متقاربة، كثيراً ما توجد لمخططات الحدائق الوطنية أفضلية وأسبقية في أعين متخذي القرارات بالمقارنة مع المخططات الأخرى. هذا الوضع يتلائم وغاية القانون الذي يحمي المناطق التي تستحق البقاء مفتوحة وغير مبنية. إلا أن القانون لا يلزم إعطاء تفسير مهني ومفوض، كجزء من المخطط الذي يخص منطقة ما كحديقة وطنية، يفيد بأن تلك المنطقة تستحق مثل هذه المكانة. لذلك، فإن متخذي القرارات في لجان التنظيم لا يمتلكون المعرفة والمعطيات اللازمة لهم من أجل فحص مخططات الحدائق الوطنية مقابل الإحتياجات التخطيطية الأخرى. في معظم الحالات، فإن المخططات المحاذية لمخططات الحدائق الوطنية أو المجاورة لها، تضطر إلى ملائمة نفسها لمخططات الحديقة الوطنية وليس العكس. مثالان على ذلك في القدس الشرقية: ألزمت اللجنة المحلية مُعدّي الخارطة الهيكلية للعيساوية (11500)<sup>22</sup> بتغيير حدودها وفقاً لمخطط الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم"<sup>23</sup>؛ أما اللجنة اللوائية فألزمت مُعدّي المخطط الهيكلية 8174 للسكن في وادي الجوز بتقليص حدوده ومساحات البناء فيه نتيجة الحديقة الوطنية المخطط لها في الخارطة الهيكلية القدس 2000<sup>24</sup>.

<sup>17</sup> كما ذكر، هناك مساحات واسعة جداً في القدس الشرقية مخصصة كمساحات مناظر مفتوحة.

<sup>18</sup> Amir Paz-Fuchs, Efrat Cohen-Bar, "Common Grounds that Exclude", In: Philipp Misselwitz and Tim Rieniets (Eds), "City of Collision-Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism" < Basel: Birkhauser, 2006

<sup>19</sup> بموجب البند 197 لقانون التخطيط والبناء.

<sup>20</sup> على ضوء الطلب الموجه إلى سلطة الطبيعة بمنح كتاب تعويض للسلطة المحلية، وتعهّد دائرة أراضي إسرائيل، والتي تملك غالبية مساحة الحديقة المقترحة، بعدم مقاضاة اللجنة المحلية عن إنخفاض قيمة الأرض لدى المصادقة على المخطط. رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء - لواء المركز - طلب سلطة الطبيعة والحدائق بإقصاء الأراضي ذات الملكية الخاصة خارج حدود الحديقة الوطنية، كما ووضعت "قيمة المنطقة طبيعياً وبيئياً" في أعلى سلم الأولويات، وقبل الاعتبارات المادية. (من محضر جلسة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء - لواء المركز -، الجلسة رقم 2007011 بتاريخ 30 نيس 2007).

<sup>21</sup> وفق ما هو معلوم لدينا، لم يتم تقديم أية دعاوى تعويضات في أعقاب الإعلان عن الحدائق الوطنية "حول أسوار البلدة القديمة في القدس" و"عيمق تـ"رم".

<sup>22</sup> جمعية بمكرم شريكة، مع سكان العيساوية، بالمبادرة والتحضير إلى الخارطة الهيكلية للعيساوية، 11500.

<sup>23</sup> من محضر اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، مناقشة الخارطة الهيكلية للعيساوية 11500، بتاريخ 10 كانون اول 2007.

<sup>24</sup> من محضر اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، مناقشة الاعتراضات، 13 شباط 2007.

ليس هذا فحسب، بل أن القانون يمنح سلطة الطبيعة والحدائق صلاحيات هيئة تخطيط فيما يتعلق بالمناطق المخصصة كحدائق وطنية في المخططات المصادق عليها، وذلك حتى قبل إتمام عملية الإعلان:

## 25. تحديد وتقييد الأعمال

(1) المصادقة على مخطط لتخصيص منطقة ما كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية، لا يجوز في تلك المنطقة إجراء أية عملية بناء أو أية عملية أخرى قد تسبب، حسب رأي السلطة، إلى إفشال تخصيص المنطقة كحديقة وطنية أو كمحمية طبيعية، إلا بإذن من السلطة، وشرط أن لا يتم إبطال ذلك التخصيص.

في هذا السياق، يجدر الذكر بأن سلطة الطبيعة والحدائق، بخلاف لجان التخطيط المختلفة، مسؤولة عن حماية الطبيعة والتراث في أعلى سلم الأولويات، وهي غير ملزمة، حسب القانون، بالموازنة ما بين مجمل المصالح والإحتياجات على أرض الواقع.

بموجب القانون، يحق لسلطة الطبيعة والحدائق أن تقوم بـ"أعمال تطوير وعناية، تنظيم الطرق، إقامة المباني والأجهزة، وإدارتها، وتنظيمها وتشغيلها" في المناطق الموجودة ضمن مسؤوليتها. يشترط القانون القيام بهذه الأعمال بـ"استيفاء إجراءات فحص مهني للتأثيرات البيئية" وبـ"الإستماع للجمهور"<sup>25</sup>.

هذه الشروط هي عامة وغير واضحة وليس من الواضح كيف يتم وهل يتم تنفيذها فعلاً. في الكتيّب "الحدائق الوطنية في حوض بلدة القدس القديمة"<sup>26</sup>، الصادر سنة 2005، والذي يشكل برنامج عمل سلطة الطبيعة والحدائق في القدس الشرقية، جاء ذكر "إجراء مسوحات بيئية، أثرية" كجزء من عملية الترويج إلى الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم". هذا تفسير ضيق لـ"فحص مهني للتأثيرات البيئية" وهي حتى لا تتكرر في سياق باقي الحدائق التي يذكر الكتيّب تطويرها. بالمقابل، لا يوجد أي ذكر لـ"الإستماع للجمهور" كجزء من أعمال التطوير المقترحة للحدائق الوطنية المختلفة في ذلك الكتيّب.

إذاً، فالحديقة الوطنية هي تخصيص أرض له إسقاطات بعيدة الأثر. لدى الإعلان عن حديقة وطنية بموجب قانون الحدائق الوطنية، لا يمكن تغيير تخصيصه في عملية تخطيطية، من خلال مخطط آخر. ان تغيير تخصيص منطقة حديقة وطنية يُلزم إبطال الإعلان، وهي عملية يوجد بها حق الـ"فيتو" لجهات عديدة، بالأساس سياسية: وزير الداخلية، وزير حماية البيئة، المجلس المحلي أو السلطة المحلية ولجنة الداخلية وجودة البيئة التابعة للكنيست.

كما يتضح مما ورد، فإن القانون، المبني على المحافظة على قيم الطبيعة والتراث وحمايتها من خلال الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، يمنح للمناطق المخططة والمعلن عنها كحدائق وطنية ولسلطة الطبيعة والحدائق مكانة خاصة وذات أولوية من كافة النواحي (التخطيطية، المُلْكِيَّة، الإستعمال الواقعي، إلخ). ضرورة القانون واضحة ومتفق عليها، إلا أن مبنى القانون والتفسير العملي الذي كثيراً ما تمنحه له سلطة الطبيعة والحدائق يخلان بالتوازن الدقيق فيما بين إحتياجات مجمل المستخدمين في المنطقة، التي من المفروض أن يضمه التخطيط اللائق. ان نص القانون يتيح تفسيراً واسعاً يمنح حرية تفكير واسعة للجهات المسؤولة عن تنفيذه، وذلك دون كوابح فعالة ضد استخدامه على أساس اعتبارات مغايرة وبعيدة عن إعتبرات الحفاظ على قيم الطبيعة والتراث وخارجة عن روح القانون وغايته. ليس هذا فحسب، ففي حين

<sup>25</sup> قانون الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع القومية ومواقع التخليد، 1-1998، البند أ - صلاحيات السلطة.

<sup>26</sup> "الحدائق الوطنية في حوض بلدة القدس القديمة، لواء المركز - محافظة يهودا والقدس"، سلطة الطبيعة والحدائق، آذار 2005.

## من العام الى القومي

أن القانون يمنح مكانة خاصة للمخططات المصادق عليها وللمناطق المعلن عنها كحدائق وطنية, فهو لا يضع شرطاً كافياً لشفافية الإجراءات, ولا يعطي الجمهور إمكانيات المراقبة والتأثير على العملية في مراحل تطورها, بل ولا يضع بين أيدي الشخص المتضرر من هذا الإجراء أدوات كافية للإتقاء منه أو للحصول على تعويض مناسب نتيجة الضرر الذي أصابه.

للتلخيص, فإن قانون الحدائق الوطنية يهدف إلى تشكيل حاجز صلب وغير قابل للتغيير لمنع المس بالمناطق المفتوحة ذات القيمة الخاصة. ولهذا فالحديث يدور حول إجراء متطرف يجب تفعيله وتطبيقه فقط في الحالات التي تكون بها أفضلية واضحة لقيم الطبيعة والمناظر والتراث, مقارنة مع القيم والإحتياجات الأخرى. أما من أجل الحفاظ على المناطق المفتوحة ذات الميزات الأخرى, فهناك أدوات تخطيطية ضمن قانون التنظيم والبناء والتي يمكن من خلالها إجراء تخطيط صحيح, لائق ومستدام.



## الحدائق الوطنية في القدس الشرقية

في هذا الفصل، سوف نستعرض تطرق الخرائط الهيكلية على مدار السنين لقضية المناطق المفتوحة بشكل عام، والحدائق الوطنية في القدس الشرقية بشكل خاص. بعد ذلك، سوف نتناول بالتفصيل حالات الحدائق الوطنية في القدس الشرقية، وسوف نفحص أساسها التخطيطي وإسقاطها على المكان وعلى سكانه الفلسطينيين.

في القدس الشرقية هناك حديقتان وطنيتان معلتان:

• الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة - 1,110 دونم، تم الإعلان عنها سنة 1974.

• الحديقة الوطنية "عيميك تسوريم" - 165 دونم، تم الإعلان عنها سنة 2000.

حدائق إضافية قيد التخطيط:

• الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" (منحدرات جبل المشارف)، حوالي 700 دونم، قيد التخطيط بمراحل متقدمة.

• الحديقة الوطنية "عيميك هاميلخ" (وادي المملك)، حوالي 50 دونم، قيد التخطيط.

• تخصيصات المناطق للحدائق الوطنية في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000:

• توسيع الحديقة الوطنية "عيميك تسوريم" لفروع أخرى في جبل الزيتون، حوالي 470 دونم.

• حديقة وطنية مجاورة لحي "شمعون هاتساديك" (في منطقة الشيخ جراح)، حوالي 120 دونم.

• حديقة وطنية في حي باب الساهرة، متحف روكفيلر، حوالي 40 دونم.

ينظر الخارطة في الصفحة 16

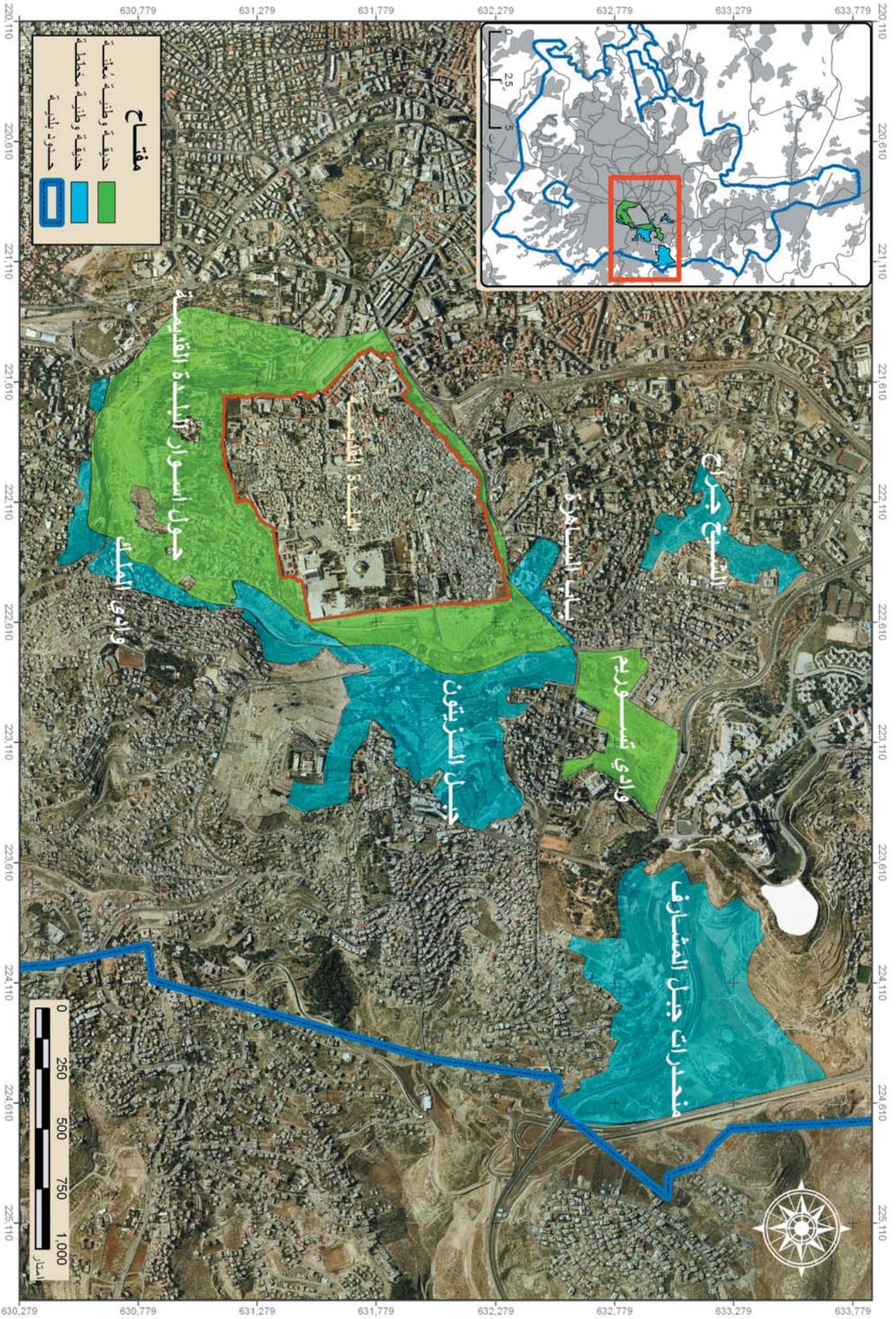
## تطرق الخرائط الهيكلية المحلية والخرائط الهيكلية القطرية للحدائق الوطنية في القدس الشرقية

### الخارطة الهيكلية المحلية ع. م. 9/27 للقدس القديمة ومحيطها

أعدت الخارطة الهيكلية الإسرائيلية الأولى التي شملت القدس الشرقية في سنة 1970، وتمت المصادقة عليها في سنة 1976. تخصص تلك الخارطة مساحات واسعة كمناطق مفتوحة بأنواع مختلفة، ولكن دون أن تكون إحداها حديقة وطنية. من بين الأهداف الستة التي تضعها الخارطة نصب أعينها، فإن الأول هو "إتاحة تطوير المنطقة التي تسري عليها الخارطة، مع الالتزام بالمحافظة على طابعها الخاص".<sup>28</sup> تحت البند الذي يتناول المنطقة المفتوحة العامة، ذكر ما يلي:

<sup>27</sup> رمز الخارطة ع. م. يشير إلى موقعها - ع. م. (عبر مزرحتي)، تعني منطقة القدس الشرقية.

<sup>28</sup> من تعليمات الخارطة الهيكلية المحلية ع. م. 9/ للقدس القديمة ومحيطها، 1970، التند 6.1



# من العام الى القومي

في هذا الإطار من الخارطة الهيكلية، والتي تحدد المبادئ للمدى البعيد، تم تحديد المنطقة كمنطقة مفتوحة عمومية، ولكن، نظراً للواقع الحالي، لن يمس هذا التخصيص بالإستعمالات القائمة أو بالمباني القائمة. فهذه الإستعمالات والمباني سوف تبقى كاستثناءات مصادقة وسوف يستطيع أصحابها الحصول على ترخيص بناء للتغييرات والإضافات لها بغية التحسينات (الصحية أو غير ذلك) إذا ما وجدت اللجنة المخولة أنها مطلوبة لتأمين مستوى لائق من الإسكان.<sup>29</sup>

يمكن القول أنه بموجب التوجه التخطيطي والمبدئي المطروح في المخطط ع.م. 9/ فيجدر بالمنطقة حول أسوار البلدة القديمة أن تكون مفتوحة وليست مبنية، قدر المستطاع. ولكن، يتم ذلك من خلال محاولة الموازنة، ولو قليلاً، بين مصلحة الحفاظ على المنطقة المفتوحة وبين ضرورة منح إمكانية معقولة لاستمرار الإستعمالات والمستخدمين القائمين فيها.<sup>30</sup>

## الخارطة الهيكلية القطرية (تاماً) 8

تمت المصادقة على الخارطة الهيكلية القطرية للحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية ومحميات المناظر، "تاماً 8"، في سنة 1981. أعدت الخارطة بعد مضي حوالي عشرون سنة من إقامة سلطة الحدائق الوطنية وسلطة المحميات الطبيعية<sup>31</sup>، وهي تشمل كافة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية ومحميات المناظر، التي قامت كلتا السلطتان بإيجادها وتطويرها (سواء معلنة، مصدّقة، أو حتى مقترحة) لحين إعداد الخارطة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، قامت تاماً 8 بتخصيص مناطق إضافية للحفاظ كحدائق وطنية، ومحميات طبيعية ومحميات مناظر.

هناك بضعة حدائق وطنية ضمن الحدود البلدية للقدس،<sup>32</sup> إلا أنه ضمن مجالها البلدي المبني، تم تخصيص حديقتين وطنيتين فقط بموجب "تاماً 8": الحديقة الوطنية "ليفتا"، وهي مصادقة لكن ليست معلنة؛<sup>33</sup> والحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، والتي أعلن عنها قبل إعداد هذا المخطط (سنة 1974، كما ذكر). وبالرغم من أن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة أعلنت قبل "تاماً 8"، فإن مساحتها ضمن الـ "تاماً" أقل بكثير من مساحة خارطة الإعلان.

## الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000:

أعدت الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000 خلال السنوات الأخيرة، وتمت المصادقة عليها من قبل اللجنة المحلية وصادقت اللجنة اللوائية على إيداعها<sup>34</sup>. من أجل فهم تطرق هذا المخطط إلى موضوع الحدائق الوطنية، علينا أولاً توضيح فرضية الأساس الكامنة به.

نقطة إنطلاق هذا المخطط هي وضع هدف ديموغرافي يتم بموجبه التخطيط في القدس. في التقرير المرفق للمخطط، بصيغته الأخيرة، تم التوصل إلى أن هدف التوزيع السكاني بنسبة - 30% عرب و- 70% يهود - والذي أقر بقرار حكومي وتبناه معدي المخطط في البداية، هو هدف غير قابل للتحقيق. وحسب التقديرات المحتلنة، فإن النسبة بين العرب واليهود في

<sup>29</sup>المصدر السابق، بند 8.18.5.

<sup>30</sup>تجدر الإشارة أنه على مدار السنين، تم البناء في قسم من المنطقة بما يتعارض مع المخطط ع.م. 9/، بصورة تتطلب التفكير التخطيطي والإداري المحدد حولها. التطرق اليوم إلى المنطقة بكاملها كمنطقة مفتوحة تستحق أن تكون حديقة وطنية، هو تطرق يتجاهل السكان<sup>31</sup>الواقع.

<sup>31</sup>أقيمت هذه السلطات عام 1963 من خلال "قانون الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع الوطنية ومواقع التخليد". توحيدها وإقامة "سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية" مما عام 1998 بموجب "قانون الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع الوطنية ومواقع التخليد لسنة 1998".

<sup>32</sup>قسم من الحديقة الوطنية المصادقة "هاري يهودا"، قسم من الحديقة الوطنية المصادقة "هار حيرت-سطاق" وقسم من الحديقة الوطنية المقترحة "عين دت تيلم".

<sup>33</sup>كما هو مفصل في القسم الذي يتناول قانون الحدائق الوطنية، فإن مكانة الحديقة الوطنية المصادقة مماثلة من الناحية التخطيطية لأي مخطط مصادق آخر، إلا أنه توجد صلاحية لسلطة الطبيعة بتحديد أي عمل يجري في نطاقها.

<sup>34</sup>من المتوقع أن يتم إيداع الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000، قبيل انتهاء السنة الحالية.

القدس, في سنة الهدف للمخطط - 2020 - سيكون 40% عرب و-60% يهود. إلا أن تقرير المخطط يوضح أن حتى هذا الهدف سيتم تحقيقه فقط "شريطة تدخل سلطوي مكثف, وإلا فسوف تتعاظم الإتجاهات المناقضة لفرضية الأساس الكامن في المخطط".<sup>35</sup>

إن تحقيق ذلك الهدف يحتاج إلى قناتين تخطيطيتين: تشجيع هجرة اليهود إلى القدس (من خلال زيادة الأراضي المعروضة للسكن وتوفير فرص العمل لليهود)؛ وتحديد التطوير والبناء للسكان الفلسطينيين (من خلال منح مستحقات بناء قليلة, تحديد مناطق واسعة كمنطقة مناظر قروية مفتوحة, إلخ). بذلك, تواصل الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000 سياسة التخطيط المتبعة منذ أربعين سنة في القدس الشرقية, أي بمدلولها تخطيط محدد للسكان الفلسطينيين في المدينة ومميز ضدهم.<sup>36</sup>

يخصص المخطط مناطق واسعة في القدس الشرقية كمناطق مناظر مفتوحة, إلا أن هذه المناطق لا توفر أي حل تخطيطي لإحتياجات سكان الأحياء الفلسطينية, فيما يتعلق بالمناطق العامة المفتوحة الجيدة, ولا تخدمهم لفعاليات الراحة والإستجمام في مجال المناطق العمومية المفتوحة.

بالإضافة إلى التخصيص الواسع للمساحات كأماكن مفتوحة في القدس الشرقية, فإن الخارطة الهيكلية أعلاه تخصص أماكن للحدائق الوطنية الجديدة (كيفما سيتم تفصيله لاحقاً) وتوسع رقعة الحدائق الوطنية المعلنة. هذه الأماكن الموجودة في قلب المنطقة المبنية من المدينة, لا تظهر في "تاما 8" ولا حتى في المخططات السابقة. وفقاً لأقوال مديرة قسم الأراضي في سلطة الطبيعة والحدائق, "عنايت يتسيف", فإن سلطة الطبيعة والحدائق ليست المبادرة لهذه الحدائق وليست هي من أوصى بضمها للخارطة ولا من روجت إلى ذلك.<sup>37</sup> هذه الحدائق حقاً لا تظهر في الكتيب الذي أصدرته سلطة الطبيعة والحدائق في شهر آذار 2005, والذي يفصل برامجهما للحدائق الوطنية في حوض البلدة القديمة في القدس.<sup>38</sup> وعليه, يبدو أن بلدية القدس هي المبادرة إلى هذه الحدائق الوطنية. أما في المقابل, فإن الحديقة الوطنية "موردوت هار هتسوفيم", والتي بادرت إليها سلطة الطبيعة والحدائق وتزوج إلى مخططها, فإنها لا تظهر في الخارطة الهيكلية.

هذه الحدائق الحديثة تظهر في رسم الخارطة, ولكن لا يوجد لها أي ذكر في التقرير المرفق للخارطة, لا بالنص ولا بالرسومات التوضيحية والخرائط. وقد جاء ذكر موضوع الحدائق الوطنية في رسم الخارطة كجزء من "الأماكن التي تم تحديد تخصيصها في الخرائط الهيكلية القطرية" فقط (مع المحميات الطبيعية والأحراش, تطرقاً إلى "تاما 8" وإلى "تاما 22"), ذلك رغم أن الخارطة الهيكلية تدعي أنها تخصص مساحات للحدائق الوطنية غير المشمولة ضمن "تاما 8".

علاوة على ذلك, فإن عدم الوضوح والضبابية فيما يتعلق بالحدائق الوطنية بقي أيضاً في رسومات الخارطة. فلا يوجد في رسم الخارطة تمييز بين الحدائق المعلنة وتلك المخططة, ولا توجد فيه أية إشارة (لا بالرسم ولا بالنص) إلى أن هذه هي حدائق وطنية جديدة والتي تم تحديد تخصيصها لأول مرة في إطار هذه الخارطة. ففي "ليفتا" (حديقة وطنية مصادقة ولكن غير معلنة), المساحة المخصصة في "تاما 8" كحديقة وطنية مخصصة في رسومات الخارطة الهيكلية كمحمية طبيعية. أما في غربي المدينة, فالخارطة لا تخصص مساحات جديدة للحدائق الوطنية. حيث ان الحدائق المشار إليها في رسومات الخارطة هي: الحديقة الوطنية "هار يهودا" (وهي حديقة وطنية مصادقة لكن ليست معلنة), والحديقة الوطنية "هار

<sup>35</sup> الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000, تقرير رقم 4, المخطط المقترح والنقاط الأساسية في سياسة التخطيط, آب 2004, صفحة 463.

<sup>36</sup> من ورقة موقف لجمعية بمكوم "ملاحظات حول الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000", أيار 2006.

<sup>37</sup> من خلال محادثة مع عنات ياتسيف, مديرة قسم الأراضي في سلطة الطبيعة والحدائق في مكتبها بالقدس, بتاريخ 29 حزيران 2007.

<sup>38</sup> "الحدائق الوطنية في حوض بلدة القدس القديمة", لواء المركز - محافظة يهودا والقدس, آذار 2005, سلطة الطبيعة والحدائق.

<sup>39</sup> في المخطط الهيكلية اللوائي 1/37 والمعروف كمخطط "سفديا", تم تغيير تخصيص الحديقة الوطنية "هار حيرت" إلى منطقة مخصصة للبناء. في نهاية الأمر, وفي أعقاب المعارضة والفعاليات المكثفة لمنظمات البيعة, قام المجلس القطري للتنظيم والبناء برفض المخطط.

# من العام الى القومي

حيرت - سطاف" (وهي حديقة وطنية مصادقة لكن ليست معلنة)، والحديقة الوطنية "عينوت تيلم" (موجودة في مراحل تخطيط متقدمة) - كلها حدائق موجودة في المنطقة المفتوحة غربي المدينة، أي ما بعد منطقتها المبنية.<sup>39</sup> أما الحديقة الوطنية "عين كارم"، وهي الوحيدة من بين الحدائق الوطنية الواقعة غربي المدينة والمجاورة لمنطقة مبنية لتحد من إنتشارها، فلا تظهر في الخارطة الهيكلية رغم كونها حديقة مصادقة.<sup>40</sup>

إن الأماكن المخصصة كحدائق مفتوحة في غربي القدس، هي أماكن مفتوحة فعلاً، وتقع في هوامش منطقة النفوذ البلدي، أي خارج المنطقة المبنية من المدينة. بينما الأماكن المخصصة كحدائق وطنية في القدس الشرقية فهي مناطق صغيرة في قلب مساحات مبنية ومأهولة. إن عدم وجود تفسير أو تحليل ضمن مستندات الخارطة لتخصيص الأراضي كحدائق وطنية وللطريقة التي يتم بواسطتها تحديد حدودها، وتجاهل الحقائق على أرض الواقع (ففي بعض الحدائق المخططة هنالك بيوت سكنية، وبعضها مساحات زراعية، وإحداها في الواقع هي حديقة عمومية)، وحقيقة أن طريقة استخدام آلية الحدائق الوطنية تختلف في القدس الشرقية عنها في القدس الغربية، كل هذه الأمور تثير التساؤلات حول الأسباب والإعتبارات التي وجهت هذه التحديدات التخطيطية.

ليس هذا فحسب، بل أن تعليمات الخارطة الهيكلية القدس 2000 تستعرض بالتفصيل الإستعمالات المسموح بها في الحدائق الوطنية.<sup>41</sup> وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في التعليمات بند منفصل، ينص على أنه "يجوز في إطار خارطة تفصيلية ضمن صلاحية اللجنة اللوائية، تخصيص مساحات ضمن حديقة وطنية لبناء مباني أو لإنشاء منشآت لأغراض أخرى، إذا كانت هذه مطلوبة لتحقيق الغاية الرئيسية من وراء الحديقة الوطنية، حتى لو لم تكن للجماهير بكامله أو لبعضه إمكانية الوصول بحرية أو بتاتا إلى هذه المساحات".<sup>42</sup> المناطق المخصصة للحدائق الوطنية في هذا المخطط موجوده كلها في القدس الشرقية، وغالبيتها على أرض ذات ملكية خاصة. هذا البند يمنح سلطة الطبيعة والحدائق إمكانية البناء والتطوير في مساحات الحدائق الوطنية بصورة لا تخدم السكان الفلسطينيين، بل تبعدهم، وذلك دون حاجة إلى عملية مصادرة أو أي ترتيب آخر لقضية الملكية.

إن حماية هذه المناطق من البناء والتطوير بواسطة تخصيصها كحدائق وطنية وتحويلها من مجال مسؤولية بلدية القدس إلى مسؤولية وصلاحيات سلطة الطبيعة والحدائق (كما يستدل من الإعلان عن منطقة ما كحديقة وطنية) ربما تزيد من احتمال المحافظة على هذه المناطق والعناية بها كمناطق مفتوحة، ولكن ليس في خدمة السكان التي تقع هذه المناطق في أحيائهم. إن التجربة تدل بأن تحويل منطقة عامة مفتوحة لحديقة وطنية في مجال الأحياء الفلسطينية، تقلل من إمكانية وصول السكان إليها واستعمالها كجزء لا يتجزأ من حياتهم اليومية، بل وتثير فيهم الشعور بالإبعاد والعدوانية، ليس فقط تجاه السلطات، بل أيضاً تجاه منطقة الحديقة نفسها، بصورة لا تساهم في الحفاظ عليها، حتى وفقاً لمنهج سلطة الطبيعة والحدائق.

## كراسة سلطة الطبيعة والحدائق - "الحدائق الوطنية في حوض البلدة القديمة في القدس"<sup>43</sup>

بخلاف المخططات المفصلة أعلاه، فإن لهذه الكراسة لا توجد أية مكانة قانونية أو تخطيطية، إلا أن أهميتها تكمن في أنها تركز وتفصل مخططات سلطة الطبيعة والحدائق للترويج إلى وتطوير الحدائق الوطنية "حول أسوار البلدة القديمة". يختلف

<sup>40</sup> قسم من المخطط م.ي. 200/ الذي تم نشره لبدء العمل به عام 1979. الحديقة الوطنية عين كارم ليست معلنة، ونتيجة تغيير مسطحات النفوذ البلدية، إنتقلت منطقتها من المجلس الإقليمي "ماتيه يهودا" إلى مسطح نفوذ بلدية القدس.

<sup>41</sup> الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000، تعليمات المخطط، البند 4.10.9.1.

<sup>42</sup> الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000، تعليمات المخطط، البند 4.10.9.3.

<sup>43</sup> هذه الكراسة من إعداد سلطة الطبيعة والحدائق، لواء المركز، إقليم يهودا والقدس، أصدرت في آذار 2005. وصلت هذه الكراسة إلينا بلطف من جمعية "عير عاميم". لا نعرف لمن مخصصة هذه الكراسة، وما هو مدى انتشارها. وقد قام مجلس الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية بأجراء نقاشٍ مبدئي فيما يتعلق بالحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة في 2 كانون ثاني 2003. إحدى القرارات التي اتخذت في هذا النقاش كان قيام المجلس بمطالبة سلطة الطبيعة والحدائق بإعداد "مخطط هيكلية رئيسي للحديقة الوطنية وللجمال الذي من حولها" مع التطرق إلى "نواحي التخطيط والإدارة والتطوير" و-"بمشاركة جميع الأطراف التي يخصها الامر"، قد تكون هذه الكراسة بمثابة استجابة لهذا الطلب. إذا كان الأمر كذلك، فإن تلك هي استجابة جزئية دأ.

أقسامها، "عيمك تسوريم" و-"موردوت هار هاتسوفيم". فيما يلي الأهداف والرؤيا في مجال حوض البلدة القديمة،  
كيفما تظهر في الكراسة:

أهداف المخطط:

تطوير المناطق المفتوحة في الحديقة الوطنية ورعايتها بغية تشكيل تواصل سياحي، منظرٍ وأثري، يُكمل إمتداد مساحة  
خضراء حول البلدة القديمة.

إن رؤيا الحديقة الوطنية حول أسوار القدس هي المحافظة على المناظر التاريخية لكي يكون بالإمكان الشعور بالماضي من  
خلال منظر الحاضر.

معنى هذه الرؤيا هو توسيع الإعلان عن مساحة الحديقة الوطنية حول أسوار القدس، قدر المستطاع... المحافظة على أكبر  
قدر من المساحة المفتوحة القيّمة مدججة مع تطوير سياحي يشدد على التراث التاريخي ويحافظ على هيئة منطقة زراعية  
أحاطت بالقدس القديمة على مدار السنين.

يجب القيام بكل هذا برقة ومن خلال تناول وجود الحديقة الوطنية في قلب مدينة فعالة، هي محط أنظار شعوب وديانات عديدة.<sup>44</sup>  
ان التعبير الوارد في تعريف الحديقة الوطنية في قانون الحدائق الوطنية هو "أهمية تاريخية"، وهو تعبير محايد قد يدل إلى  
حضارات كثيرة. كيفما يستدل من الإقتباس أعلاه، فكراسة سلطة الطبيعة والحدائق تستعمل تعبيراً آخر، ألا وهو  
"التراث التاريخي"، وهو تعبير عادةً ما يشير إلى التراث اليهودي فقط. لهذا، فهو يتجاهل حضارات أخرى موجودة  
في ذات المكان، على المستوى المادي وعلى المستوى الرمزي. إن الأمر يتضح بصورة خاصة عند الحديث عن القدس،  
والتي يمتد تاريخها على فترات وحضارات كثيرة ومختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ان هذا التجاهل لوجود حضارات أخرى  
في المنطقة، على المستوى المادي وعلى المستوى الرمزي، ينطبق ليس فقط على تاريخ المنطقة بل أيضاً على حياة سكانها  
في الحاضر والماضي. إن التخطيط والتطوير اللذان يأخذان بعين الاعتبار قيم التراث اليهودي فقط في ذات المكان فهما  
يستبعدان سكانه الفلسطينيين ويميزان ضدهم.

جزء من رؤيا الحدائق الوطنية، كيفما هي مذكورة في الكراسة، هو الحفاظ على "هيئة منطقة زراعية". في قسم كبير  
من مناطق الحدائق الوطنية في القدس الشرقية، هناك أراضٍ مملكية خاصة للسكان الفلسطينيين، فيما الإعلان عن المنطقة  
كحديقة وطنية يحد من إمكانياتهم بفلاحة أرضهم. السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يجب منح هيئة توحى بمنطقة  
زراعية في حين من الممكن تمكين أصحاب الأرض بأن يستخدموا أرضهم للزراعة فعلاً.

الكراسة تضع ثلاث مناطق إختارت سلطة الطبيعة والحدائق الترويج لها: 1. الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" -  
منحدرات جبل المشارف (حديقة وطنية قيد التخطيط). 2. وادي كدرون- وادي النار. 3. "موردوت هار تسيون وجاي  
بن هينوم" - منحدر جبل صهيون ووادي جهنم (مساحات بداخل حديقة وطنية معلنة حول أسوار البلدة القديمة). لكل  
واحدة منها هناك هدف وبرنامج لترويج الحديقة. لا يوجد في عمليات الترويج المفصلة هذه أي ذكر لإستماع عمومي  
أو أي مسوحات، كجزء من عمليات التطوير الموصى بها، كما ولا توجد حتى أية إشارة للسكان الموجودين داخل  
مساحات الحدائق الوطنية ومحيطها. إن التوجه إلى المنطقة تنقصه، بلا شك، وجهة النظر المحلية، التي تشمل التفاعل مع  
السكان واحتياجاتهم في سياق الحديقة الوطنية. يجب على المساحات المفتوحة في الحدائق الوطنية أن تخدم سكان المكان  
المحليين، فتكون مساحات قيّمة لفعاليات قضاء أوقات الفراغ والترفيه، ولكن كما ذكر، فان تخطيط الحدائق الوطنية  
وطريقة إدراتها لا يأخذان السكان بعين الإعتبار كمجموعة هدف، إلا من حيث تطبيق القانون بالمنع.

<sup>44</sup> من كراسة سلطة الطبيعة والحدائق - "الحدائق الوطنية في حوض بلدة القدس القديمة"، الحديقة الوطنية حول أسوار القدس، مدخل.

## الحدائق الوطنية في القدس الشرقية – نظرة تفصيلية

### الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة

تم الإعلان عن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة في 31 آذار 1974 وهي تمتد على مساحة 1,110 دونم. واسمها يصفها: قطعة أرض، عرضها متغير، حول أسوار البلدة القديمة، مساحتها الرئيسية تقع في منطقة تدعى مدينة داود، جنوب سور البلدة القديمة. بلدية القدس تتحمل المسؤولية والصلاحيات في منطقة الحديقة، بموجب إتفاقية تحويل صلاحيات تم توقيعها بين بلدية القدس وبين سلطة الطبيعة والحدائق.<sup>45</sup> وهذه حالة شاذة تقوم بها سلطة الطبيعة بتحويل جزء من صلاحياتها في حديقة وطنية للسلطة المحلية التي هي موجودة ضمن منطقة نفوذها، وذلك بسبب التعقيد في إدارة الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، النابع من خلط استعمالات الأرض في مجالها ومن كونها جزءاً من مساحة مدينية مبنية.<sup>46</sup> تم توكيل الإدارة الفعلية للحديقة الوطنية "مدينة داود" (قسم من الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة) لجمعية "العاد".

التخصيص والإعلان عن المنطقة حول أسوار البلدة القديمة كحديقة وطنية، والذان يبدوان اليوم كحقيقة نهائية لا نقاش فيها، هما فقط إمكانية واحدة للتطرق التخطيطي والمعنوي للمكان. المخططات والمواقف المختلفة تجاه المكان على مدار السنين تطرح إمكانيات إضافية قد تكون ناجحة في إجراء التوازن الأفضل بين الإستعمالات المختلفة في مساحة الحديقة، وحماية ما يستحق الحماية من خطر البناء والتطوير.

### ينظر الخارطة في الصفحة 20

### عملية التخطيط والترويج إلى الحديقة:

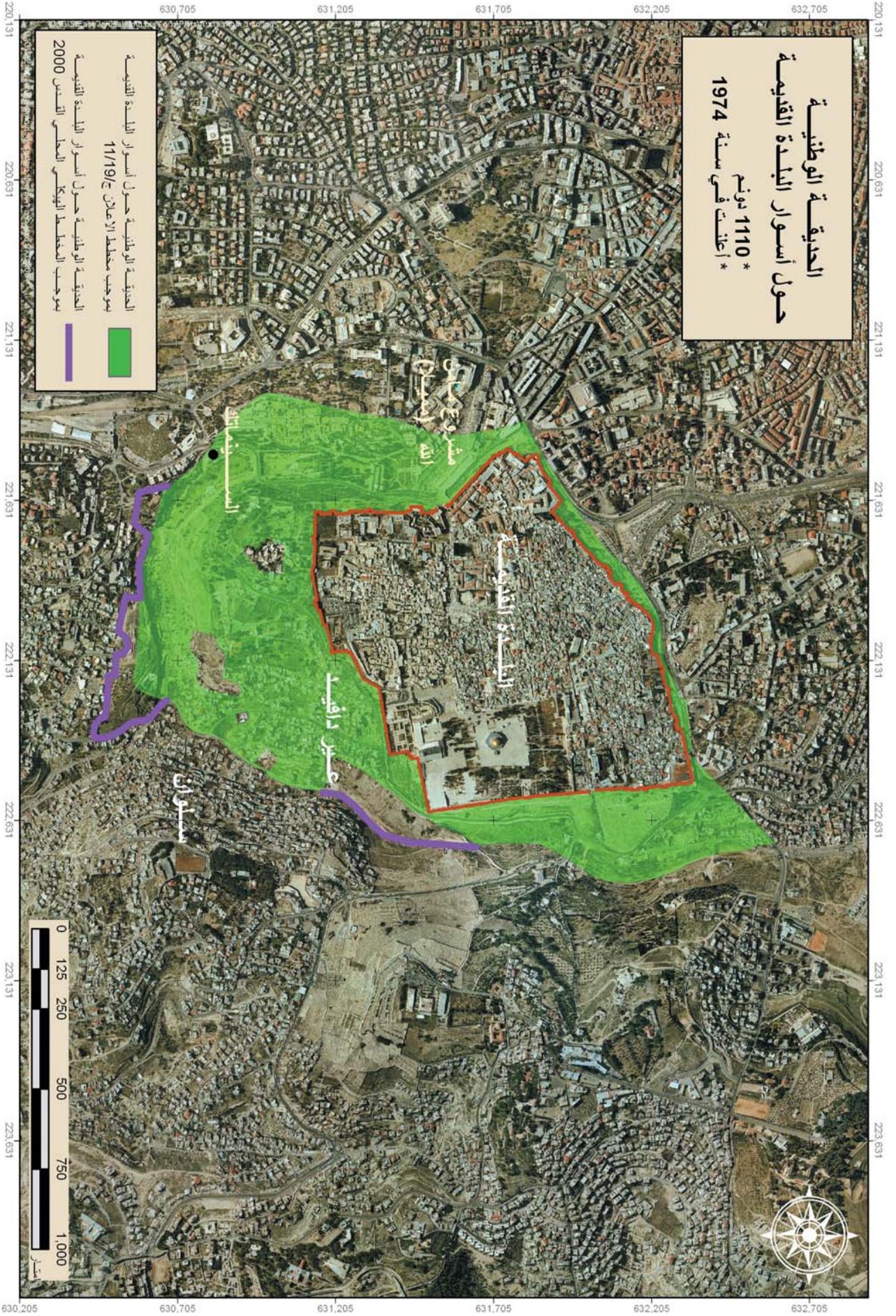
المخطط ع.م/6/47 – تحديد مساحة الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة: بادرت سلطة الحدائق الوطنية إلى هذا المخطط بعد حرب الأيام الستة، وتم إيداعه في كانون أول 1968. المخطط ع.م/6 هو مخطط عام جذاً، يشمل تعليمات حول أهداف المخطط وكذلك الخط الأزرق الذي يحيط بحدود مساحته.

أهداف المخطط: يهدف هذا المخطط إلى تمكين إعداد مخططات تفصيلية للحديقة الوطنية ضمن مجالها. سوف يتم تقديم هذه المخططات التفصيلية لمصادقة لجان التنظيم والبناء المخولة، وسوف تكون ملزمة بتأمين الأمور التالية:

1. الحفظ والحماية: تأمين حماية طبيعة وروح المنطقة بواسطة المحافظة على المناظر والقيم التاريخية الوطنية، القيم الدينية، القيم العرفية، القيم الأثرية، القيم المعمارية، الإنسجام الصوري وقيم المناظر، لكي يتمكن الجمهور الواسع من التمتع بما دون عقبات حتى في الأجيال المقبلة.
2. التطوير: تطوير المكان ورعايته من أجل منح الجمهور الواسع الراحة المطلوبة للقيام بجولات في المكان ولقضاء الوقت فيه.

<sup>45</sup> حسب ما هو معلوم لدينا، فإن مفعول إتفاقية تحويل الصلاحيات السابقة نفذ في نهاية سنة 2007. وعليه، كان من المفروض التوقيع على إتفاقية ح<sup>45</sup>د.

<sup>46</sup> من محادثة مع عنات ياتسيف، مديرة جناح الأراضي في سلطة الطبيعة والحدائق في مكتبها في القدس، بتاريخ 29 تموز 2007.



# من العام الى القومي

في أعقاب المخطط ع.م.6/، عملت سلطة الحدائق الوطنية على الإعلان عن حديقة وطنية حول أسوار البلدة القديمة، وعمل رئيس بلدية القدس حينها أيضاً - "تدي كوليك"، على الترويج إلى هذا الإعلان: "السيد ت. كوليك - رئيس بلدية القدس، يطلب أن يعلن وزير الداخلية عن المنطقة كحديقة وطنية دون استلام المخططات التفصيلية، حيث سيتم معالجتها لاحقاً... سوف يساعد الإعلان على منع الضغط بطلب البناء في المنطقة".<sup>48</sup>

اعتقدت اللجنة اللوائية ومخطط لواء القدس خلاف ذلك، أنه لا يجوز الإعلان عن المنطقة كحديقة وطنية إستناداً إلى المخطط ع.م.6/، وأنه قبل الإعلان يجب إعداد المخططات التفصيلية، كما يظهر من كتاب كتبه مخطط لواء القدس حينها - م. ساهار، إلى مدير عام وزارة الداخلية، والمؤرخ بـ 5 حزيران 1973:

رأي اللجنة اللوائية كان أن حساسية وخصوصية المكان لا تسمح بتخصيصه كحديقة وطنية كما تم في أماكن أخرى، أي دون تحديد مضمون الحديقة وشكلها بواسطة خارطة تفصيلية أو خرائط تفصيلية.... كما أضيف أنه في حينه، قيل في اللجنة اللوائية أن حقوق البناء وموانع البناء القائمة بموجب قانون التنظيم والبناء في منطقة مدنيّة مُعلنة، كموانع البناء في "منطقة عامة مفتوحة"، تشكل ضمانات كافية للمحافظة على المنطقة.

من الكتاب أعلاه، بإمكاننا الإستنتاج أن الخيار في حينه لتخصيص منطقة بلدية كحديقة وطنية وليس كمنطقة عامة مفتوحة أثارت جدلاً، وأن الإعلان عن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، والتي تبدو اليوم أن لا استئناف عليها، كانت مرتبطة باختلافات مهنية في الآراء وبضغوطات سياسية وأخرى. ان الجهاز المهني آنذاك كان مدركاً للتعقيدات والحساسية المرتبطة بتحديد حديقة وطنية في قلب المجال البلدي المبني.

ج/19/11<sup>49</sup> - مخطط الإعلان عن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة: ان الإعلان عن حديقة وطنية حول أسوار البلدة القديمة تم في نهاية المطاف سنة 1974، على يد وزير الداخلية آنذاك يوسف بورغ من حزب المفدال، على أساس المخطط ع.م.6/ (وليس على أساس خرائط تفصيلية، مثلما إرتأى مخطط اللواء). وهناك فرق بين المخططين، فقد تم في المخطط المعلن إخراج أجزاء من حدود المخطط ع.م.6/، بما في ذلك وادي الحلوة.

المخطط الهيكلي المحلي ع.م.9/ للبلدة القديمة ومحيطها: رغم أن هذا المخطط أُعد بعد إيداع المخطط ع.م.6/ وتمت المصادقة عليه بعد الإعلان عن الحديقة الوطنية، بموجب المخطط ج/19/11، إلا إن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة ليست مشمولة ضمنه وليس لها أي ذكر، لا في ترسيم المخطط ولا في تعليماته.

المخطط ع.م.9/ لا يخصص أية منطقة كحديقة وطنية، وهو يعرف تخصيصات الأرض الواقعة في حدود منطقة الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة كالتالي: "منطقة مفتوحة عمومية؛ منطقة مفتوحة عمومية خاصة؛ منطقة محفوفة للحفريات الأثرية؛ مقبرة محفوفة؛ منطقة للأبنية العامة؛ طرقاً".

لقد وجد مخطوطو المخطط ان من المناسب تعريف مدينة داود ووادي الحلوة كـ "منطقة مفتوحة عمومية خاصة"، وبهذا فرضوا آلية مراقبة أقوى من تلك القائمة في "منطقة عمومية مفتوحة" من أجل الحفاظ عليها من البناء. بموجب البند 8.19 من تعليمات المخطط:

8.19.1 يحظر البناء في هذه المنطقة

<sup>47</sup> رمز الخارطة ع.م. يشير الى موقعها - ع.م. (عبر مزرحت)، تعني منطقة القدس الشرقية.

<sup>48</sup> من محضر جلسة حول "الإعلان عن مترو القدس كحديقة وطنية"، عقدت في مكتب مدير عام وزارة الداخلية بتاريخ 21 ايار 1973. يجدر الذكر أن المقصد لم يكن، كما يبدو، "الضغط بطلب البناء" من قبل الفلسطينيين سكان المكان، بل ضغط "يهودي" بهدف التطوير لتجارة.

<sup>49</sup> رمز الخارطة "ج" يشير الى تخصيصها كـ "حديقة" (حائيم ليوميم)، تعني حدائق وطنية.

8.19.2 أية عملية أخرى وأي استعمال مشروطان بترخيص خاص من قبل اللجنة المحلية بمصادقة اللجنة اللوائية الذي سيتم إعطائه وفقاً لظروف كل أمر وإذا ما كان الأمر ضرورياً - شرط التوجه أيضاً إلى السلطة المخولة أو للسلطات الأخرى المخولة ذات العلاقة (كوزير التربية والتعليم أو ممثليه، نظراً لكون المنطقة موقع آثار معلن) إذا كان الأمر مطلوباً في أي قانون ومثلما طلب.<sup>50</sup>

بخلاف الحديقة الوطنية، فإن هذا التخصيص المميز يُبقي صلاحية المصادقة والتطبيق في أيدي سلطات التخطيط ولا يحولها إلى أيدي سلطة الحدائق الوطنية.

الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000: مساحة الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة مشار إليها في رسومات الخارطة كحديقة وطنية، وهي تشمل ضمن حدودها تخصيصات الأرض التالية: "منطقة مفتوحة عمومية؛ حديقة خاصة؛ طرقات؛ مقابر؛ أبنية عمومية؛ منطقة تجارية؛ منطقة سكنية؛ مجمع للحفظ والحماية؛ مؤسسات عامة". ان تخصيصات الأرض هذه تتناسب والمخططات القائمة وكذلك الوضع القائم على أرض الواقع.

التخصيص "حديقة خاصة" في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000 يشير إلى ثلاثة أماكن في المدينة: الحديقة النباتية في "جفعات رام"، حديقة الحيوانات التناخية (التوراتية)، وكذلك مدينة داود - وادي حلوة، تم تخصيص هذه الاخيرة في المخطط ع.م. 9/ك "منطقة مفتوحة عمومية خاصة"، وهي في الواقع منطقة مبنية. أما تعليمات المخطط فلا توضح معنى تخصيص الأرض "حديقة خاصة" بل تشير فيه إلى مخططات سابقة: "تسري على منطقة تمت الاشارة اليها في الرسومات كحديقة خاصة، تعليمات المخطط رقم 62 وتعليمات المخططات الأخرى".<sup>51</sup>

في المخطط رقم 62 لا يوجد تخصيص الأرض "حديقة خاصة" ولا يوجد في تعليماته ذكر للمصطلح "حديقة خاصة" ولا أي مصطلح مشابه. إذاً لا يمكن المعرفة ما هو المقصد من وراء تخصيص الأرض هذا في الخارطة الهيكلية القدس 2000، وما هي إسقاطاته على المنطقة.

المخططات التفصيلية: منذ الإعلان عن الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، تمت المصادقة على مخططات هيكلية ضمن مساحتها، مثل مخطط "مميلا" (مأمن الله) (مخطط مدني رقم - "ت.ب.ع." 2229) والتي أصبحت سارية المفعول منذ سنة 1979؛ مخطط لبيت الفرقة الموسيقية للشباب وبنية السينماتيك (ت.ب.ع. 2162) والتي أصبحت سارية المفعول منذ سنة 1980؛ مخطط لتوسيع بناية السينماتيك (ت.ب.ع. 5477) سنة 2004؛ خارطة للحفاظ على قلعة داود وترميمها وتطويرها كمعرض "مدينة القدس" (ت.ب.ع. 3882) سنة 1989؛ والمخطط 2937 (سنة 1983)، (سنة 1991)، و-6875 (سنة 2003) لفندق "هار-تسيون" (جبل صهيون).

تم مؤخراً افتتاح شارع جديد ضمن حدود الحديقة، يصل بين طريق بيت لحم و"شاعر هأشبوت" (باب المغاربة). الشارع هو جزء من أعمال تطوير واسعة تتم في "جاي بن هينوم" (وادي جهنم) بتكلفة حوالي عشرين مليون شاقل بتمويل وزارتي المواصلات والسياحة، بلدية القدس، شركة "هاجيحون"، سلطة الطبيعة والحدائق والشركة الحكومية للسياحة.<sup>53</sup>

<sup>50</sup> المصدر السابق، البند 8.19.

<sup>51</sup> من تعليمات الخارطة الهيكلية القدس 2000، البند 4.10.8.

<sup>52</sup> -الرمز "ت.ب.ع." اشارة الى مخطط بناء مدني او خارطة هيكلية تفصيلية - תכנית בנין עירוני.

## الوضع القائم:

الحديقة الوطنية حول أسوار البلدية القديمة هي الحديقة الوحيدة في البلاد التي تشمل بداخلها استعمالات أرض للسكن، والصناعة، والتجارة والترفيه. إدارة الحديقة الوطنية مشتركة فيما بين سلطة الطبيعة وبلدية القدس، في إطار إتفاقية تحويل الصلاحيات. على مدار سنوات، كانت الحديقة مهملة، ولم تقم سلطة الطبيعة ولا البلدية بممارسة صلاحياتها لتطبيق القانون، بغية الحفاظ على الحديقة.

جراء هذا الإهمال لسنوات طويلة، بادرت سلطة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية<sup>54</sup> في سنة 2003 إلى مداولة حول الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة. في تلك المداولة، أشار مهندس بلدية القدس آنذاك، المهندس "أوري شطريت"، في أقواله إلى التصادم الحقيقي بين وجود حديقة وطنية في منطقة مدنية مبنية وبين وجود حياة مدنية في نفس المنطقة: "ان قوانين التخطيط والبناء في مقابل قانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، موجودة في تضارب دائم في منطقة الحديقة الوطنية. هناك مشكلة حقيقية في إدارة حديقة وطنية بالمعنى المبدئي للأمر، في مقابل ضرورة تأمين استمرار التطوير المدني وإقامة حياة مدنية نشيطة وسليمة في البلدة القديمة وفي المنطقة المحيطة بها."

كما تطرق ضمن أقواله أيضاً الى تعامل بلدية القدس المريب مع سكان المدينة الفلسطينيين الذين يسكنون في مجال الحديقة الوطنية: "تسكن في المنطقة مجموعة سكانية عدائية آخذة بالتكاثر باستمرار، وهناك فجوة عظيمة بين الرؤيا والرغبة في المحافظة على كل شيء وصيانتها كما يجب، وبين وضع المنطقة وإدارة المكان على أرض الواقع، في واقع قومي أقوى من الأمنيات والرغبات."<sup>55</sup>

من ناحية، يبدو أن مهندس البلدية يمثل في أقواله الزاوية المركبة لسكان المدينة والبلدية، أمام مصلحة الحفاظ والحماية التي تمثلها سلطة الطبيعة والحدائق. إن تعريفه لسكان المدينة الفلسطينيين كـ "مجموعة سكان عدائية" وتطرقه إلى "الواقع القومي" يضيف الجانب السياسي-القومي للوضعية التخطيطية وتعقيدها في القدس الشرقية بصورة عامة، وفي الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة بصورة خاصة. على ضوء هذه الظروف بالذات، تثار أسئلة كثيرة حول طريقة إدارة البلدية وسلطة الطبيعة والحدائق للحديقة، دون أية محاولة لإشراك ممثلين عن السكان ودون الحفاظ على مصالحهم، كجزء من مجمل الإعتبارات في المنطقة.

المشاكل التي طرحت في المداولات أعلاه في مجلس الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية أثارت السؤال إذا ما كان هناك مبرر لوجود حديقة وطنية في قلب القدس، أو أنه "تجدر رعاية المناطق الصغيرة المفتوحة والمواقع الأثرية والتاريخية المهمة وتوكيل إدارتها لبلدية القدس."<sup>56</sup> لم يكن لهذه التساؤلات التي طرحت في المداولات أي تجسيد في القرارات التي اتخذها المجلس في ملخص البحث في هذه القضية. مع ذلك، فهي تشهد على أن هنالك بدائل إضافية للحفاظ على المنطقة حول أسوار البلدة القديمة وعلى قيمها التاريخية، والتي لا تتطلب تخصيص وإعلان جارف للمنطقة بأكملها كحديقة وطنية دون تمييز ما بين استعمالاتها ومستخدميها الفعليين.

<sup>53</sup> معطيات من الموقع الإلكتروني لبلدية القدس.

<sup>54</sup> مجلس الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية هو مجلس عام يعمل استناداً إلى "قانون الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع الوطنية ومواقع التخليد، 1998"، البند 2. صلاحياته الرئيسية هي تزويد الاستشارة لوزير الداخلية، لوزير حماية البيئة، لمؤسسات التخطيط، للسلطات المحلية وسلطة الطبيعة والحدائق.

<sup>55</sup> من تلخيص جلسة مجلس الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية رقم 107 بتاريخ 2 كانون الثاني 2003.

<sup>56</sup> المصدر السابق.

جمعية إلعاد والحديقة الوطنية: جمعية إلعاد (إختصار إل عير دافيد "إلى مدينة داود") تدير موقع الحديقة الوطنية في مدينة داود. تأسست الجمعية في ثمانينات القرن المنصرم<sup>57</sup>, واضعة لنفسها هدف تهويد مدينة داود. من أجل تحقيق ذلك الهدف, تعمل الجمعية في سلوان بمختلف الطرق.<sup>58</sup> بما في ذلك إدارة الحديقة الوطنية مدينة داود (الواقعة بداخل الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة), بما في ذلك تصميمها المادي والمضموني وإرشاد زوارها.

في سنة 1997, تلقت جمعية إلعاد من دائرة أراضي إسرائيل إذنًا للتصرف بموقع مدينة داود والحفاظ عليه. جراء هذه التفويض, حولت بلدية القدس لجمعية إلعاد صلاحياتها التي أوكلت إليها في إطار إتفاقية تحويل بينها وبين سلطة الطبيعة والحداث في منطقة الحديقة. قامت سلطة الطبيعة بإعطاء موافقتها على ذلك بصورة تراجعية. وقد قدم البروفيسور يورام تسافرير, عام 1988, إلتماسا إلى محكمة العدل العليا مع أكثر من ستين شخصاً من الأكاديميين والباحثين (بواسطة المحامية ناعومي فايل) ضد دائرة أراضي إسرائيل, سلطة الطبيعة والحداث, سلطة الآثار, وزارة السياحة, بلدية القدس, جمعية إلعاد وشركة تطوير شرقي القدس "فامي", مطالبين بإبطال ذلك التفويض<sup>59</sup>. بالإضافة إلى ذلك, طلب الملتسون إبطال التعاقد بين بلدية القدس وجمعية إلعاد, والذي بموجبه تم تحويل الجمعية بوظائف وصلاحيات بلدية القدس من أجل المحافظة على الموقع والعناية به.

في أعقاب الإلتماس, في آذار 1999, أبطلت إتفاقية التفويض بين دائرة أراضي إسرائيل وجمعية إلعاد. بموجب تعليمات من قبل المستشار القضائي للحكومة. وقد حكمت محكمة العدل العليا أنه "بهذا, يكون الإلتماس بجزئه الرئيسي, قد حقق غايته."<sup>60</sup> ولكن, جمعية إلعاد تجاوزت نتائج الإلتماس واستمرت منذ ذلك الحين في تعميق وجودها في المكان, بواسطة أعمال التطوير والبناء وكذلك بواسطة الإتصالات مع جهات عامة مختلفة تعمل في المنطقة. وفي حزيران 1999, تم على ما يبدو التوقيع على إتفاقية بين دائرة أراضي إسرائيل وجمعية إلعاد, تفيد بتحويل الجمعية بصلاحيات إدارة وتنفيذ لبرامج وزارة السياحة في موقع مدينة داود. لهذا الغرض, تم تحويل أموال من وزارة السياحة إلى الجمعية من خلال صندوق الكيرن كاييمت (الصندوق القومي الاسرائيلي).<sup>61</sup> تدير جمعية إلعاد اليوم الحديقة الوطنية "مدينة داود" وتمول معظم الحفريات الأثرية في سلوان.

في بلاغها للمحكمة العليا, بتاريخ 28 شباط 1999, كمشجية في إلتماس البروفيسور يورام تسافرير وآخرون, قامت بلدية القدس بتفصيل الأسباب من وراء تحويل صلاحياتها ومسؤوليتها في منطقة الحديقة الوطنية إلى جمعية إلعاد:

5. مع ذلك, فقد تجلت صعوبات وأخطاء خلال صيانة المكان وتشغيله والمحافظة عليه, بعد أن تبين وقوع بضعة حالات من الإضرار والتخريب في المنطقة المفتوحة, وكانت هناك صعوبات في الوصول إلى الحديقة في أوقات خروقات النظام المحلية, وذلك على ضوء قرب الحديقة من حي سلوان المجاور ومن منطقة سكنية عربية مكتظة.

في هذا السياق, فحصت البلدية بإيجاب, خلال سنة 1997 وبداية 1998, إقتراحاً بالسماح لجمعية إلعاد بصيانة الحديقة والمحافظة عليها, حيث أنها تتصرف من قبل على اية حال, بمنطقة محاذية لمنطقة "مدينة داود" المفتوحة, ولها إمكانية وصول كبيرة وفورية لصيانة المنطقة والحفاظ عليها.<sup>62</sup>

<sup>57</sup> الجمعية هي جمعية مسجلة منذ عام 1986.

<sup>58</sup> بموجب النشرات, فعاليات جمعية إلعاد تشمل شراء الأراضي من خلال طرق مثيرة للجدل, الاستيلاء على المباني, تمويل الحفريات الأثرية (التي تقع جزئياً تحت بيوت السكان الفلسطينيين ودون إذن منهم), والمزيد. ميرون ربابورت, "جمهورية إلعاد", صحيفة هآرتس, 21 نيسان 2006.

<sup>59</sup> إلتماس قُدم لمحكمة العدل العليا, ملف رقم 98/6954.

<sup>60</sup> من الحكم في الإلتماس المقدم لمحكمة العدل العليا, ملف رقم 98/6954.

<sup>61</sup> المعلومات حول وجود هذه الإتفاقية هي من مادة المحامية نوعمي فايل في قضية محكمة العدل العليا 98/6954.

<sup>62</sup> من بلاغ بلدية القدس للمحكمة العليا بتاريخ 28 شباط 1999, كمشجية في الإلتماس بإسم البروفيسور يورام تسافرير.

# من العام الى القومي

يتضح من هذه الأقوال ليس فقط أن بلدية القدس وجهات في حكومة إسرائيل لم يردوا عن منح جمعية إبعاد صلاحيات في داخل منطقة حساسة لهذه الدرجة، ومأهولة باكتظاظ بسكان فلسطينيين، بل أن أهدافها وأعمالها قد وجدت صالحاً لها في إطار مجمل الإعتبارات.

توجد كذلك لسلطة الآثار إتصالات قوية مع جمعية إبعاد، حيث أن الجمعية توظف السلطة كمتقاول منفذ للحفريات الجارية في منطقة مدينة داود. ويتم ذلك رغم الإعتراض الصارم الذي أبدته سلطة الآثار ضد أعمال جمعية إبعاد في مدينة داود. وفي أقوالهم كمجيبون في الإلتماس أعلاه لمحكمة العدل العليا، قال ممثلو سلطة الآثار: "لقد كان رأي سلطة الآثار منذ البداية أنه من غير اللائق بان... تحصل جمعية إبعاد على أية حقوق مرتبطة بالمحافظة على المواقع في مدينة داود وبصيانتها"

هكذا يستدل أيضاً من رسالة سلطة الآثار للمستشار القضائي للحكومة بتاريخ 7 كانون الثاني 1998 حول الإلتماس أعلاه: "إن فكرة إيداع "الرعاية" في أيدي جمعية خاصة والتي يحمل ماضيها القريب أكثر من عيب في كل ما يتعلق بالمحافظة على القانون، هي فكرة مثيرة للغضب لا سيما على ضوء الحساسية الكبيرة لموقع مدينة داود."

بالرغم من قرار محكمة العدل العليا، يبدو أنه في السنوات الـ 15 الاخيرة، استطاعت جمعية إبعاد نسج إتصالات كثيرة — إقتصادية، وتشغيلية، وسياسية وأخرى، مع الهيئات العامة الفاعلة في المكان (دائرة أراضي إسرائيل، بلدية القدس، سلطة الطبيعة والحدائق، سلطة الآثار، صندوق الكيرن كاييمت- الصندوق القومي الاسرائيلي). يبدو أن كافة الأطراف ذوو العلاقة قد أدركوا أن باستطاعتهم مساندة بعضهم بعضاً من أجل الترويج إلى أهدافهم — المحلية منها والمخفية. أما بالنسبة لسكان سلوان، فإن النتيجة في أحسن الأحوال، تكون تجاهلهم وتجاهل احتياجاتهم، أما في أسوأ الأحوال، فهي تقييدهم وإبعادهم عن حيهم وأراضيهم.

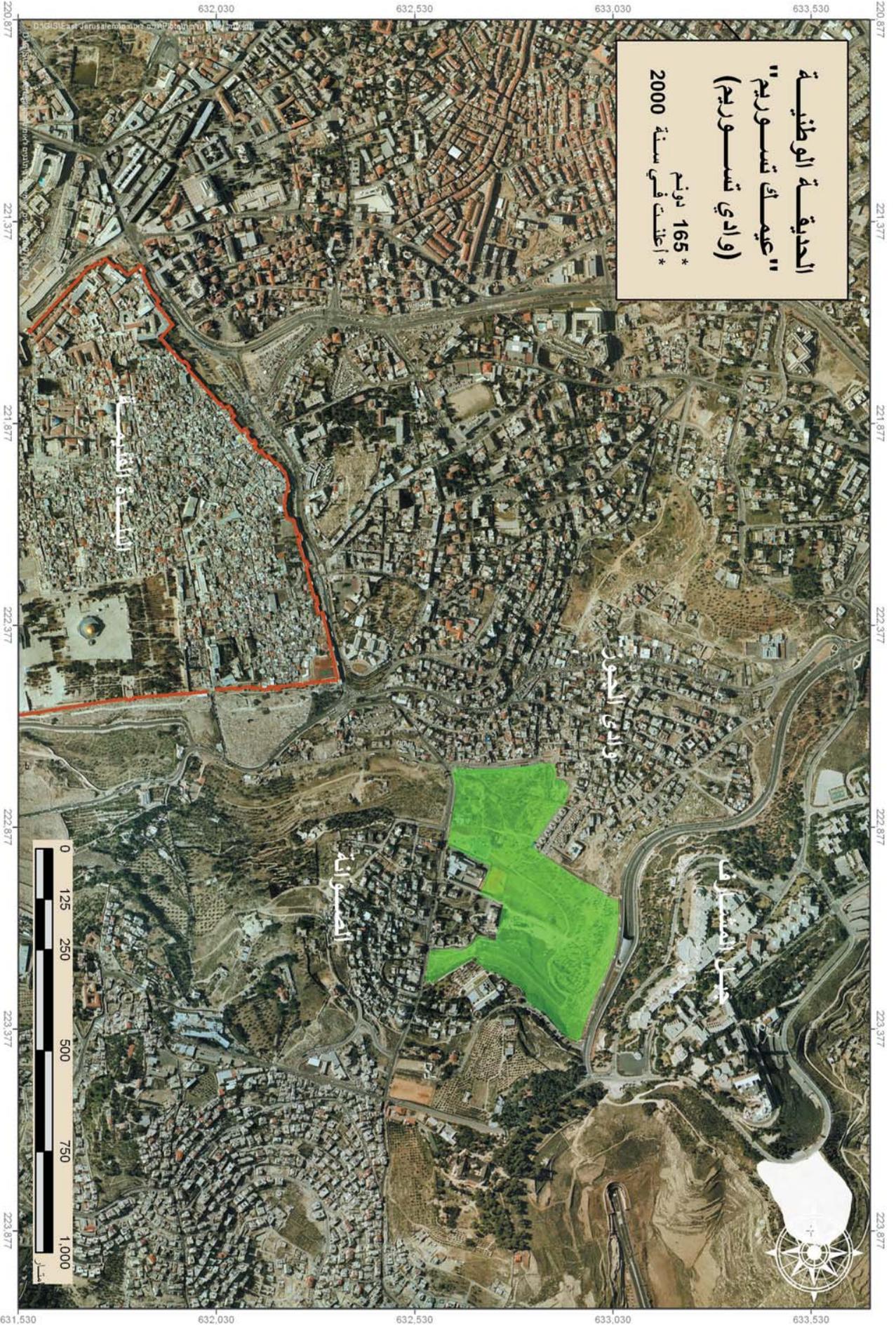
ليس من المفهوم كيف تسلمت جمعية إبعاد إدارة الحديقة الوطنية مدينة داود، بالرغم من أمر المستشار القضائي للحكومة سنة 1999 ونتائج الإلتماس لمحكمة العدل العليا.<sup>63</sup> ان وجود الجمعية المكثف في سلوان، والمتاح من خلال إدارتها الحديقة الوطنية، يخترق كافة مجالات حياة سكان القرية، يهددهم ويبيدهم. ان جمعية إبعاد تسيطر على المنطقة من الناحية المادية — فان مساحات مفتوحة قليلة متبقية داخل القرية معرّفة كحفريات أثرية بتمويل من جمعية إبعاد. (قسم من هذه الحفريات يتم تحت بيوت السكان، دون إذن منهم، وخلافاً لما يفرضه القانون)<sup>64</sup>؛ تسيطر الجمعية على المنطقة حتى من ناحية الوعي والإدراك — من خلال تخطيط وإقامة موقع الزوار مدينة داود، ومن خلال إرشاد زواره وتسويقه ضمن الجمهور الإسرائيلي. بهذه الطريقة، تقوم الجمعية بترسيخ الموقع في الإدراك العام وفقاً لمفهومها، وهو مفهوماً إيديولوجياً لا يتسع للسكان الفلسطينيين المحليين، لا في الحاضر ولا في الماضي.<sup>65</sup>

يمكننا القول أنه تحت الغطاء الرسمي ودون إدراك غالبية زوار الموقع، فإن الحديقة الوطنية الواقعة في قلب قرية سلوان هي بمثابة وسيلة أخرى بيد جمعية إبعاد لتعزيز الاستيلاء اليهودي على المكان، ومنبراً لنشر معتقداتها.

<sup>63</sup> يتم فحص الموضوع من قبل المحامي داني زايدمان وجمعية "عبر عميم".

<sup>64</sup> ميرون رابابورت، "هيئة خاصة وسياسية مسؤولة عن الحفريات"، هآرتس، 27 كانون الثاني 2007. على ضوء التماس قدمه سكان من سلوان، بواسطة المحامي سامي ارشيد، ضد أعمال الحفر الجارية تحت بيوتهم، أمرت محكمة العدل العليا سلطة الآثار بوقف أعمال الحفريات.

<sup>65</sup> الإكتشافات الأثرية "تلائم نفسها" لجدول أعمال جمعية إبعاد. لفترة الهيكل الأول مشددة في تخطيط موقع الزوار وأيضاً في الإرشادات "الرسمية" الجارية فيه، في حين أن الإكتشافات الأخرى الهامة والمثيرة للإعجاب من فترات لاحقة باتت تقريباً غيمن الموقع الإلكتروني- الأثرية البديلة في سلوان — كفار هاشيلواح،



## الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم"

تم الإعلان عن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" في 13 حزيران 2000, وهي تغطي مساحة 165 دونماً من الأرض, وتقع شمالي حي الصوانة, أي جنوبي الحرم الجامعي "هار هاتسوفيم" التابع للجامعة العبرية, وبجوار الجامعة المورمونية. تستعرض سلطة الطبيعة والحدايق هذه الحديقة الوطنية على أنها توسيع إمتدادها للحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة. فيما يلي ما ورد في الكراسة التي أصدرتها سلطة الطبيعة والحدايق: "تم الإعلان عن مساحة إضافية للحديقة الوطنية في "عيمك تسوريم", وهي عملياً توسيع لحدود الحديقة القائمة إلى ما بعد "ناحل هاكدرون" (وادي النار), على منحدرات جبل المشارف "موردوت هار هاتسوفيم". رغم عملية المصادقة المنفصلة والأسماء المنفصلة, ترى سلطة الطبيعة والحدايق في هاتين الحديقتين كياناً تخطيطياً وإدارياً واحداً.<sup>66</sup>

هذا الاستعراض للأمر لا يتطرق إلى الاختلاف الجوهرى بين هاتين الحديقتين. فالحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" ليست مجاورة لسور البلدة القديمة, لا توجد بها حفريات أثرية وهي محاطة بالشوارع والبيوت والكراجات. كما ان الإتصال المادي بين أراضي هاتين الحديقتين ليس استمرارياً. وكذلك حقيقة أنها حُطّطت وأُعلن عنها حوالي ثلاثون سنة بعد الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة هي ليست أمراً فنياً فحسب. ان سياق القدس الشرقية المدني-التخطيطي-السياسي بعد ثلاثين عاماً من السيطرة الإسرائيلية يختلف بصورة جوهرية. فلا يمكن اليوم تجاهل وجود الفلسطينيين سكان المكان واحتياجهم, لا على المدى القصير ولا البعيد. وعليه, فان أي تخطيط يتم في المنطقة يلزم ان يتناول تخطيطياً مختلفاً, يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات السكان الفلسطينيين في المنطقة.

حسب تقديرنا, وعلى ضوء هذه المعطيات, فإن الإعلان عن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" يركز إلى حد كبير, وربما حتى بصورة رئيسية, على نية الحد من البناء الفلسطيني في المنطقة وإبعاد السكان الفلسطينيين عنها. هذه النية تجسدت أيضاً في أقوال عضو الكنيست "بني إيلون" من حزب الإتحاد القومي, والذي يقف وراء جمعية "عطرت كوهانيم", بأن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" هي جزء من مخطط كامل لتوطيد السيطرة اليهودية حول البلدة القديمة, بهدف تطويقها ومنع إمكانية تقسيم القدس. سوف يتم تحقيق الإستمرارية اليهودية, حسب أقواله, بواسطة نوعين من السيطرة: "الراث الخضرى, المناطق المفتوحة والحدايق الوطنية الخاضعة للملكية الدولة ومؤسساتها, وبجانبتها أحياء يهودية صغيرة."<sup>67</sup>

## ينظر الخارطة في الصفحة 28

التطرقات للحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" في المخططات:

الخارطة الهيكلية المحلية ع.م. 9: الخارطة الهيكلية الأولى التي تشمل القدس الشرقية, تم تحضيرها في سنة 1970 وتمت المصادقة عليها سنة 1976. في هذه الخارطة, تم تخصيص المنطقة التي أُعلن عنها لاحقاً كالحديقة الوطنية "عيمك تسوريم", كمنطقة مفتوحة عمومية. تعليمات الخارطة تتطرق إلى أن المنطقة في الواقع مبنية بصورة جزئية, والخارطة تسمح للأبنية والإستعمالات القائمة فيها بالبقاء كـ"إستثناءات مصادقة", وحتى أنها تبقى على إمكانية الحصول على تراخيص مستقبلية بغية استمرار وجودها.<sup>68</sup>

الخارطة الهيكلية القطرية - التاما 8: كما ذكر, فإن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" غير قائمة في تاما 8.

<sup>66</sup> من كراسة "الحدايق الوطنية في حوض البلدة القديمة, القدس", من إصدار لواء المركز - محافظة يهودا والقدس, سلطة الطبيعة والحدايق, آذار 2005.

<sup>67</sup> ناداف شرغاي, "اليمن يبادر إلى سلسلة بور استيطانية حول القدس القديمة", هارتس, تاريخ 24 نيسان 2002.

<sup>68</sup> البند 8.18.5 من تعليمات المخطط. إقتباس منه وارد في الصفحة 13 من هذا التقرير.

مخطط بناء مدني (ت.ب.ع.) 3092 و- 3092، الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" تطوير حي الصوانة: تم إعداد مخطط بناء مدني (ت.ب.ع.) 3092 بمبادرة بلدية القدس وبتخطيط المهندس المعماري يوناتان شيلوني. تمت المصادقة على المخطط في آب 1988 وأصبح ساري المفعول في أيلول 1990. هنالك جزئين رئيسيين في المخطط: شمالي طريق الطور "شموئيل بن عاديا"، مساحة واسعة مخصصة للحديقة الوطنية "عيمك تسوريم"، وجنوبها تخطيط حي الصوانة، الذي يشمل تخصيص للمسكن، مؤسسات عمومية، طرق، ومنطقة عمومية مفتوحة في هوامش الحي الجنوبية. أصبح المخطط 3092 ساري المفعول في سنة 1992. وكان هدفه تصحيح خطأ مطبعي وقع في تعليمات المخطط 3092، كما وشمل القطعة 30522 بأكملها أيضاً في المخطط وتعليماته (البند 5)، هذه القطعة هي موضوع الإلتماس الذي سيأتي ذكره لاحقاً.

ج/30/11 مخطط الإعلان: هذا هو مخطط الإعلان عن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم". قام وزير الداخلية آنذاك ناتان شيرانسكي من حزب "يسرائيل بعاليا"، بالإعلان عنها في سنة 2000، على أساس مخطط بناء مدني (ت.ب.ع.) 3092، وذلك بعد مضي عشر سنوات من المصادقة عليه.

المخططات التفصيلية: في سنة 1990، تمت المصادقة على مخطط لبناء عمومي في منطقة الحديقة الوطنية. تم إعداد المخطط (مخطط بناء مدني - ت.ب.ع.) 3755 لتغييرات في منطقة الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم". بمبادرة بلدية القدس من خلال المهندس المعماري يوناتان شيلوني. لم يتم تنفيذ هذا المخطط، ويتم مكانه اليوم الترويج إلى مخطط آخر بمبادرة سلطة تطوير القدس، وهو أيضاً من إعداد المهندس المعماري يوناتان شيلوني (مخطط بناء مدني - ت.ب.ع.) 5610، وهو مخطط بناء لخزان مياه ولبنى عمومي في مجال منطقة الحديقة الوطنية). فيما يلي وصف المخطط مثلما يظهر في الموقع الالكتروني لسلطة تطوير القدس:

مشكانوت تسوريم

بدأ المخطط، والذي يمتد على مساحة نحو 48 دونم، ويشمل حوالي 10,000 م<sup>2</sup> من المساحة المبنية، نتيجة الحاجة لوضع خزان مياه تابع لشركة "هاجيحون"، ليلي احتياجات سكان شرقي المدينة. يقع المكان في الحديقة الوطنية "متزه تسوريم"، بجوار الكنيسة المورمونية والجامعة العبرية في هار هاتسوفيم. وفي إطار المخطط، تم تخصيص مساحة لاستضافة بعثات شخصيات هامة جداً، وكذلك سوف يقام مركز للزوار تابع لسلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية، والذي سيتم بناؤه على سطح خزان المياه، حيث يوجد مطل مذهل نحو البلدة القديمة<sup>69</sup>

في 15 كانون الاول 2002، قررت اللجنة اللوائية إيداع المخطط بشروط. في 31 تموز 2007 وُضع المخطط مرة أخرى على طاولة بحث اللجنة اللوائية، إلا أنه وبناءً على طلب المبادرة للمخطط (سلطة تطوير القدس) تقرر بحثه مرة ثانية بعد تنسيق المخطط بين دائرة أراضي إسرائيل وبلدية القدس.<sup>70</sup>

الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000: الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" موجودة في رسم الخارطة الهيكلية القدس 2000. ولكن لا يوجد تمييز في مستندات الخارطة، لا في الرسومات ولا في التعليمات، بين الحدائق الوطنية المعلنة وبين تلك الموجودة في مراحل التخطيط. ان عدم الوضوح بات أكثر عمقاً في رسم "الملحق رقم 1: مناطق مفتوحة وطبيعة مدنية". الإشارة الى الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" تظهر في مفتاح المخطط تحت "مناطق يكون تخصيصها بموجب مخططات هيكلية قطرية"، أي "حديقة وطنية. بموجب المخطط الهيكلية القطري- تاما 8"، رغم أن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" لا تظهر في تاما 8، كما ذكرنا سابقاً.

<sup>69</sup> من موقع الإنترنت التابع لسلطة تطوير القدس [www.jda.gov.il/projects.asp#d](http://www.jda.gov.il/projects.asp#d)

<sup>70</sup> من موقع الإنترنت التابع لبلدية القدس ومن محضر النقاش في اللجنة اللوائية بتاريخ 31 تموز 2007.

# من العام الى القومي

إلتماس إلى محكمة العدل العليا في أعقاب الإعلان عن الحديقة الوطنية: بعد الإعلان عن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم", تم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا من قبل نهاد ونادرة أبو غربية ومن قبل جمعية مدرسة الإبراهيمية, ضد وزير الداخلية وسلطة الطبيعة والحدايق. موضوع الإلتماس كان أرض (القسائم 10, 11, 12 من القطعة 30522) يملكها الممتسين, والمجاورة لمدرسة الإبراهيمية, والتي تم شملها ضمن الإعلان (ج/11/30) بداخل منطقة الحديقة الوطنية, رغم أنها ليست مشمولة به في المخططات المصادقة, والتي يشير إليها الإعلان (المخططات رقم 3092 و3755-). تم تقديم الإلتماس بعد جدل طويل وصدام جسدي في المنطقة بين رجال المدرسة ورجال سلطة الطبيعة والحدايق. في الإلتماس أعلاه (محكمة العدل العليا, ملف 6954/98), قبلت محكمة العدل العليا بلاغ الدولة, التي صرحت بموجبه أنه سوف يتم تعديل الإعلان بحيث يتم اخراج المنطقة أعلاه من حدود الحديقة الوطنية.

كان من الممكن التنازلي عن الحالة أعلاه كخطأ قد يقع في أي مستند. إلا أنه وحتى لو تم شمل المنطقة في الإعلان عن طريق الخطأ, فإن تصرف رجال سلطة الطبيعة والحدايق في المنطقة (كيفما وُصف في الإلتماس) واستعمالهم للصلاحيات الموكلة لهم في إطار ذلك "الخطأ", يشهدان على الإشكال الذي يرافق تصرفات قسم من رجال سلطة الطبيعة والحدايق في القدس الشرقية, وطريقة تعاملهم مع سكانها.

موظفو سلطة الطبيعة والحدايق تصرفوا كأصحاب صلاحيات وسلطة في مساحة أرض مستعملة منذ سنوات كملعب لكرة القدم تابع لمدرسة الإبراهيمية. حيث قاموا بهدم الجدار المحيط للقسيمة المذكورة عدة مرات, وشرعوا بأعمال تطوير في مجالها. هذه الأعمال تمت أحياناً في ساعات الليل, وادت الى المواجهات الجسدية مع رجال المدرسة والحجى.

## الوضع القائم:

مدير لواء القدس في سلطة الطبيعة والحدايق, إفياتار كوهين, يعرض الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" وأعمال سلطة الطبيعة والحدايق كأنها أعمال إنقاذ من "تدمير" المنطقة وما ينمو فيها واستعادة "المجد القديم", والحفاظ على المناظر الطبيعية كيفما كانت عليه.<sup>71</sup> في الواقع, الإعلان عن الحديقة الوطنية "عيمك تسوريم" وعمل سلطة الطبيعة والحدايق المكثف في المنطقة أدوا إلى تنظيف المنطقة من قمامة البناء التي كانت فيها. اليوم, منحدر الحديقة نظيف ومرتب, بنيت فيه مسطبات زُرعت بمئات أشجار الزيتون التي تم اقتلاعها وإحضرارها إلى هنا من أماكن أخرى جراء بناء الجدار الفاصل.<sup>72</sup> ان التطوير الذي نفذته سلطة الطبيعة والحدايق في المنطقة مخصص لتحويلها إلى نقطة مشاهدة باتجاه البلدة القديمة (بالرغم من محاذتها لنقطة المشاهدة في جبل المشارف, المطلة هي أيضاً إلى البلدة القديمة), وإلى حلقة وصل بين البلدة القديمة ومنطقة الصحراء. تم تنفيذ التطوير برمته لصالح جمهور السياح والزوار, دون التطرق إلى سكان الأحياء الفلسطينية المحليين, والذين تقع الحديقة على أراضيهم, كمستخدمين محتملين. لا توجد بها أي تطرق لسكان محيطها القريب وهي مخططة بصورة تحظر عليهم عبور الحديقة, أو استعمالها لأغراض يومية كالترفيه والاستحمام. أما الممرات والمعابر في الحديقة فتقطعها فقط من الشرق إلى الغرب, مقابل الأحياء المحاذية لها, بحيث لا تشكل تواسلاً بينها وبين الحديقة. علاوة على ذلك, هناك جدار على حدود المنطقة المحاذية للأحياء السكنية الفلسطينية.

<sup>71</sup> من محاضرة إفياتار كوهين في مؤتمر "الحوض المرئي للقدس - إلى أين".

<sup>72</sup> ميرون رابابورت, "إفياتار كوهين لن يجرى القدس", ملحق هآرتس, 18 كانون ثاني 2006.

## الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" (منحدرات جبل المشارف)

الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" موجودة في مراحل التخطيط المتقدمة (نحو البحث فيها في اللجنة اللوائية). تمتد الحديقة على مساحة حوالي 700 دونم على المنحدرات الشرقية من جبل المشارف (هار هاتسوفيم)، بين العيساوية والطور. في الكراسة "الحدائق الوطنية في حوض البلدة القديمة القدس"، من إصدار سلطة الطبيعة والحدائق، ذُكر هدف الترويج إلى الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم": "تحافظ الحديقة على مناظر مفتوحة وصحراوية كاستمرار لعيمةك تسوريم وتبرز الفروقات بين السفحين الغربي والشرقي لجبل المشارف. كما وتحافظ الحديقة كذلك على المناظر التي يطل عليها المسرح التاريخي للجامعة العبرية في جبل المشارف. سوف يشمل تطوير الحديقة على دروب للمشبي، ممرات للدراجات، مَطَل ولافئات شرح. سوف تستخدم الحديقة كمعبر بيئي ومساحة مفتوحة بتواصل من حدود المدينة في الشرق لغاية البلدة القديمة."

هذا النص يتجاهل الوضع على أرض الواقع. فهو لا يذكر حقيقة أن "المناظر التي يطل عليها المسرح التاريخي للجامعة العبرية" قد شُوّهت بفظاظة من جميع نواحيها: بشق شارع النفق المؤدي إلى معاليه أدوميم، ومخيم شرطة الضفة الغربية، ومركز المخابرات (وإذا ما تم تحقيق مخططات البناء في E1 فسوف تشكل هي الأخرى جزءاً مسيطراً من المشهد). كما لا يأت الذكر في الكراسة بان ملكية هذه الاراضي تعود الى سكان العيساوية والطور، وبان جزءاً منها اراضٍ زراعية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى ضوء الوضع على أرض الواقع، فإن تلك الأهداف تثير التساؤلات حول تبرير إقامة حديقة وطنية، على حساب منطقة خاصة مفتوحة أو منطقة عامة مفتوحة تُتاح لاستعمال سكان العيساوية والطور.

وهكذا تصف الكراسة عملية الترويج إلى الحديقة:

1. الإعلان عن المنطقة كحديقة وطنية.
  2. إتفاقية تحويل مع بلدية القدس لإدارة المنطقة لغاية الإعلان عنها كحديقة وطنية.
  3. تنظيف المنطقة وحمايتها من التعديات والبناء غير المرخص.
  4. تنفيذ المسوحات البيئية والأثرية.
  5. التطوير بموجب مخططات الحديقة.
  6. الربط المادي فيما بين الحديقة الوطنية المقترحة والحديقة الوطنية "عيمةك تسوريم".
- تثير هذه القائمة الأسئلة والاستغراب. حيث ينقص الفحص المهني الأولي للمنطقة بجميع معطياتها، قبل أن يتم التقرير أنّها ملائمة لتحويلها إلى حديقة وطنية.
- يُفترض أن تكون المسوحات البيئية والأثرية جزءاً من المعطيات الموضوعة أمام مؤسسات التخطيط لدى بحثها في مخطط الحديقة الوطنية، وأمام وزير الداخلية قبل أن يعلن عنها، إلا أنّها تتم في الواقع بعد الإعلان.
- "الفحص المهني للتأثيرات البيئية" المسنود في القانون<sup>73</sup> يحصل هنا على تفسير مقلص على هيئة مسوحات بيئية وأثرية وتقصه الناحية البيئية-الإجتماعية. أما "الإستماع للجمهور"<sup>74</sup> فهو معدوم تماماً في العملية.

<sup>73</sup> البند 7.أ.2 "صلاحيات السلطة" في قانون الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية، المواقع الوطنية ومواقع التخليد، 1998.

<sup>74</sup> المصدر السابق.

# من العام الى القومي

ان الترويج إلى الإعلان، تسوية صلاحيات سلطة الطبيعة والحدائق في المنطقة، من خلال إتفاقية التحويل مع البلدية، حتى قبل الإعلان عن الحديقة كحديقة وطنية، وتحويلها كجسم مطبّق للقانون (ضد "التعديلات والبناء غير المرخص")، هي أعمال تخطيطية وإقليمية ذوات إسقاطات بعيدة الأثر. من الأجدر أن تركز هذه الأعمال على تبريرات ومسوغات مثبتة جيداً، وعلى مراعاة السلطات لإحتياجات السكان الذين يسكنون المكان.

ينظر الخارطة في الصفحة 34

## مخطط الحديقة الوطنية ومخططات أخرى تشمل مساحة الحديقة الوطنية:

المخطط 11092 - خارطة هيكلية الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" - منحدرات جبل المشارف: تم تحضير المخطط بمبادرة سلطة الطبيعة والحدائق، وهو موجود في مراحل متقدمة من التخطيط والمصادقة. تم بحث المخطط في كانون أول 2005 في اللجنة المحلية، والتي أوصت بإيداعه. اليوم، المخطط مطروح للبحث في اللجنة اللوائية. ان المخطط 11092 يخصص كحديقة وطنية منطقة تضم أراضٍ بملكية خاصة لسكان أحياء العيساوية والطور، هذه الأراضي تشكل احتياطي التطوير والتوسع الخاصة بهم، وتتطابق جزئياً مع خرائط هيكلية محلية لتوسيع هذه الأحياء.

المخطط 11500 - الخارطة الهيكلية المحلية للعيساوية: يتم الترويج إلى المخطط من قبل سكان العيساوية وجمعية بمكوم.<sup>75</sup> سنة الهدف للخارطة هي 2020، وهي مخصصة لتلبية الاحتياجات التخطيطية للحي ولأزمات سكانها، والناجمة عن إنعدام التخطيط اللائق. المخطط موجود في مراحل التخطيط المتقدمة. في كانون أول 2007، قررت اللجنة المحلية التوصية بإيداعه بشروط.<sup>76</sup>

ان الجزء الجنوبي من المخطط يتطابق مع المخطط 11092 للحديقة الوطنية. تم تخصيص مساحة التطابق هذه جزئياً للسكنى، وتم تخصيص معظمها كمنطقة خاصة مفتوحة، وذلك نتيجة الاعتبارات المتعلقة بالمناظر الطبيعية. ان تخطيط وترويج مخطط الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" لدى بلدية القدس بدء حين كان مخطط العيساوية قيد الإعداد. في إحدى لقاءات التنسيق والعمل الجارية بين مخططي العيساوية ومهندس البلدية (المهندس المعماري أوري شطريت)، علم المخططون بوجود مخطط الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" وعن التلامس فيما بين كلا المخططين. في نفس اللقاء، علل مهندس البلدية حينها الدوافع لمخطط الحديقة الوطنية بأن باستطاعة سلطة الطبيعة والحدائق تطوير واستثمار الأموال في هذه المناطق موفرة بذلك على البلدية. وكما ذكر، فان تخصيص الأرض كحديقة وطنية لا يلزم مصادرة الأراضي لأغراض التطوير، مما يأتي بالتوفير الإضافي. وعليه فقد طلب مهندس البلدية ألا يتم تخصيص مساحة الوادي جنوب العيساوية كمنطقة خاصة مفتوحة، كما هو الحال في المخطط 11500، بل كحديقة وطنية بصلاحيات سلطة الطبيعة والحدائق.

في أعقاب مخطط الحديقة الوطنية ومحاولات التنسيق مع سلطة الطبيعة والحدائق، تم تغيير الحد الجنوبي لمخطط العيساوية بحيث لم يعد يشمل جميع الأراضي التي يملكها سكان العيساوية كمنطقة خاصة مفتوحة، بل يندمج، عملياً، مع حد البناء في المخطط. بعد هذا التغيير، بقيت مساحة التطابق بين المخططين حوالي 70 دونماً، والخلاف الرئيسي تحوّل الى حد البناء في مخطط العيساوية مقابل خط المشاهدة من نقطة المشاهدة "يهودائي" (نقطة مشاهدة من جبل المشارف نحو صحراء يهودا في الشرق).

<sup>75</sup> تحليلاً لذكرى مخططة المدن سارة كمينكر، من مؤسسات جمعية بمكوم، والتي عملت على الترويج إلى التعايش وتحقيق المساواة لسكان شرق القدس في مجال التخطيط.

<sup>76</sup> الشروط التي أوصت بها اللجنة هي شروط جوهرية وتقلص المخطط من حيث مساحته ومن حيث مقدرته على تأمين تلبية حقيقية لاحتياجات الحي.



# من العام الى القومي

إن التنسيق فيما بين مخططي العيساوية و مندوبي سكانها مقابل رجال سلطة الطبيعة والحدائق طال وقتاً طويلاً (حوالي سنتين) وشهد تقلبات عدة. في نهاية الأمر، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بالحد الفاصل بين المخططين وحول حد البناء لحي العيساوية. ولكن، اللجنة المحلية للتخطيط والبناء تجاهلت الإتفاق أعلاه مع الهيئة المهنية (سلطة الطبيعة والحدائق)، واشترطت إيداع المخطط، ضمن الأمور الأخرى، بتقليص "الخط الأزرق في الناحية الجنوبية-الغربية بموجب التلخيصات التي تم التوصل إليها في السابق بين بلدية القدس والمبادرين للمخطط، وذلك بغية الحفاظ على أراضي الحديقة الوطنية.<sup>77</sup> حتى مخطط اللواء وضح أن اللجنة اللوائية ليست مُلزَمة بهذه الإتفاقية بين مخططي العيساوية وسلطة الطبيعة والحدائق، وليس من الواضح ماذا سيكون قرارها في هذا الشأن.

المخطط 12500 - خارطة الهيكلية المحلية لحي خلة العين، الطور: تم إعداد المخطط بمبادرة سكان الحي وهو يمتد على حوالي 1,000 دونم. الجزء الشمالي من المخطط يتطابق مع المخطط 11092 للحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم". تم تخصيص مساحة التطابق جزئياً لأغراض الأبنية العامة وفي جزئها الآخر لحديقة جماهيرية. في تموز 2006، فُتح ملف بناء في البلدية، إلا أن المخطط لم يُبحث بعد في اللجنة المحلية.

لجنة خلة العين قررت تقديم الخارطة كما هي - مع خط أزرق بالحد الأقصى وفقاً لما هو مقبول على السكان، ودون تنسيق مسبق مع سلطة الطبيعة والحدائق ومخطّطها للحديقة الوطنية. في إطار هذا القرار، قام مدير الإدارة الجماهيرية في الطور بدعوة مجلس الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية والمواقع الوطنية لجولة بغية إطلاعهم على الوضع التخطيطي في الحي وإسقاطات الحديقة الوطنية المخطط لها على المخطط الذي يقومون هم بالترويج إليه.<sup>78</sup> أجريت الجولة بامتعاض سلطة الطبيعة والحدائق وخلافاً لرأيها.<sup>79</sup>

للتلخيص، فإن تسلسل الأحداث التخطيطية في خارطة العيساوية واعتراض مهندس بلدية القدس على تقليص حدود الحديقة لصالح احتياجات الحي وسكانه<sup>80</sup>، رغم استعداد سلطة الطبيعة والحدائق (الهيئة المهنية) لهذا التقليص، يثير الشك بأن خارطة الحديقة الوطنية "موردوت هار هاتسوفيم" قد أملت، إلى حد كبير، إعتبارات غريبة، وخصّصت لتحديد وتقييد توسع حي العيساوية جنوباً وحي الطور شمالاً. يبدو أن الإعتبارات المهنية، مثلها مثل قيم الطبيعة وارث المناظر الطبيعية هي ليست الإعتبارات الوحيدة التي تدفع بمخطط الحديقة الوطنية، نحو المصادقة عليه.

## الحديقة الوطنية حول الجامعة

أعلمتنا سلطات الجامعة العبرية<sup>81</sup> مؤخراً أنه يتم تخطيط حديقة وطنية جديدة "حول الجامعة". هذا المخطط الجديد يعرف كافة المساحات الواقعة تحت الشارع الإلتفافي التابع للجامعة والتي في ملكيتها، كحديقة وطنية، والتي من المفترض تطويرها كمتنزه. هذا المخطط يتعارض مع الخارطة الهيكلية للعيساوية (11500) وللمدخل المخطط للحي.

لا توجد لدينا معلومات حول هوية المبادر للمخطط، ولكن كما يبدو فأن الجامعة العبرية، مثل بلدية القدس، تتجاوب مع هذه المبادرة لأنها تحول بذلك المسؤولية إلى سلطة الطبيعة والحدائق، في تلك المناطق التي لا ترغب الجامعة بصرف المال على تطويرها والعناية بها، بالإضافة الى أنها تؤمن بذلك الفصل بينها وبين أراضي العيساوية، دون أي صرف من مواردها على المنطقة.

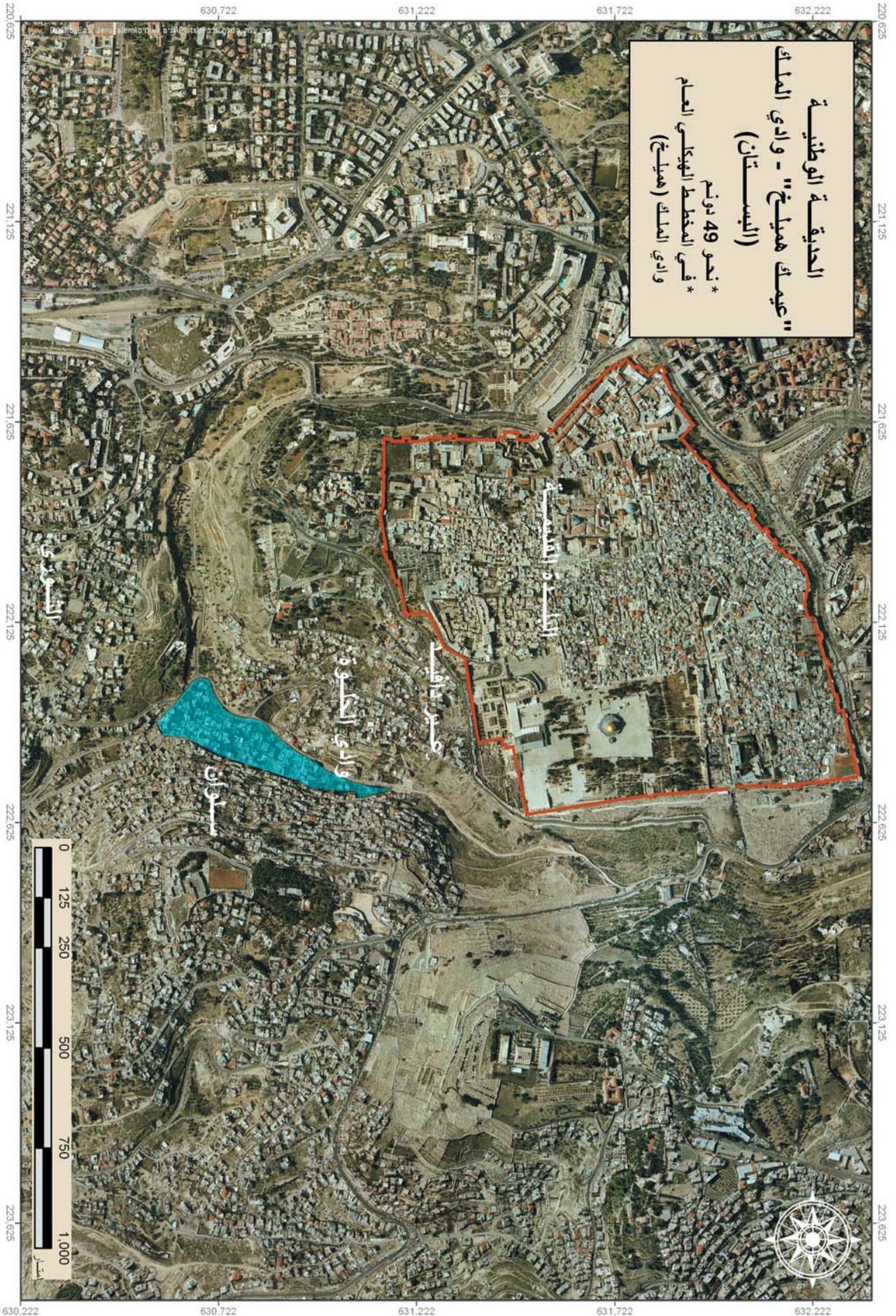
<sup>77</sup> من قرار اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، 10 كانون الاول 2007. "التلخيصات" التي يشير إليها القرار هي الخط الأزرق الذي رسمه مهندس البلدية السابق، المهندس المعماري أوري شطريت، والذي لم يوافق عليه مخطّطو الخارطة الهيكلية للعيساوية وسكان العيساوية.

<sup>78</sup> يتم تداول مخططات للحدائق الوطنية أمام مجلس الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية والمواقع الوطنية بعد المصادقة عليها، وقبيل الإعلان عنها، وتكون صلاحيتها بهذا الشأن استشارية فقط.

<sup>79</sup> كما قيل في محادثة مع رئيس مجلس الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية والمواقع الوطنية، البروفسور عيران فايتلسون، 24 كانون الثاني 2008.

<sup>80</sup> رغم أن الحديث لا يدور حول مساحة كبيرة، إلا أنها تشكل احتياطي الأراضي الوحيد للتطوير المستقبلي في العيساوية.

<sup>81</sup> لقاء تنسيق مشروع كمينكر لتخطيط العيساوية مع قسم البناء والتطوير في الجامعة العبرية، 27 أيار 2008.



## الحديقة الوطنية "عيمك هميلخ"

الحديقة الوطنية "عيمك هميلخ" هي جزء من المخططات لتطوير حوض البلدة القديمة. الحديث يدور حول مساحة نحو 50 دونماً<sup>82</sup> في حي البستان وهو جزء من سلوان. في يومنا هذا يوجد في المنطقة نحو 90 بيتاً بني بلا ترخيص، وقد تم إصدار أوامر هدم بحق قسم منهم. منذ سنوات عديدة تحاول الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس تحضير مخطط لهذه المنطقة، والمسماة "عيمك هميلخ". هذه المخططات، التي تخصص المنطقة لحديقة وطنية، لا تتجاهل وجود سكان البستان فحسب، بل تشكل بجزئها أساساً تخطيطياً وقانونياً لإبعادهم عن المكان فعلاً.

### ينظر الخارطة في الصفحة 36

الوضع التخطيطي - المخططات المختلفة التي تشمل منطقة عيمك هميلخ:

الخارطة الهيكلية المحلية ع.م.9/ للبلدة القديمة ومحيطها:<sup>83</sup> في هذه الخارطة، مساحة حي البستان مخصصة كممنطقة مفتوحة عامة. وكما ذكر، هنالك تطرق في تعليمات الخارطة إلى أنه في الواقع هذه المساحة مبنية جزئياً، والمخطط يميز للأبنية والإستعمالات القائمة مواصلة البقاء بمثابة "استثناءات مصادقة"، وحتى أنها تفسح المجال للحصول على رخص مستقبلية بغية استمرار وجودها.<sup>84</sup>

المخطط الهيكلية العام "عيمك هميلخ": استعداداً لاحتفالات سنة 3000 لمدينة القدس، تم تشكيل لجنة توجيهية لتطوير السياحة في القدس، شملت مندوبين عن وزارة السياحة، بلدية القدس، وزارة الأديان، الشركة الحكومية للسياحة، سلطة الآثار، سلطة الحدائق الوطنية وشركة تطوير شرقي القدس. وفي نيسان 1995 نشرت اللجنة تقرير مرحلي يتضمن برنامجاً عاماً لعيمك هميلخ. فيما يلي مقطع من التقرير:

تتمتع منطقة عيمك هميلخ بالمناظر الخلابة والجميلة التي بوركت القدس فيها.

...ولهذا، فقبيل احتفالات 3000 سنة لمدينة القدس، كما ونحو المستقبل، من الضروري إرجاع مجد عيمك هميلخ وتحويله لتجربة مثيرة...

سوف يعمل موقع عيمك هميلخ كمعرض مفتوح للآثار، حيث سيكون بجزئه مناطق محددة ويكون دخول الجمهور إليها مراقباً... في هذه المناطق المحددة سوف تجرى الفعاليات مقابل دفع رسوم، أما الأماكن العامة المفتوحة فيه فستكون مجانية للجمهور.<sup>85</sup>

بحسب رأي اللجنة التوجيهية لتطوير السياحة في القدس، لا وجود للسكان المقيمين في مجال "موقع عيمك هميلخ" تقريباً. ففي إقتراحات اللجنة وقراراتها وتقاريرها، فيما يتعلق بتخطيط، تشغيل وصيانة "موقع عيمك هميلخ"، لا يوجد تقريباً أي تطرق للسكان الذين يقطنون المكان، وأما التطرقات القليلة فتستخدم لغة عامة وغير ملزمة: "6.0.0 دمج السكان في المشروع: يجب العمل على دمج السكان القاطنين في الموقع أو بجواره، من الناحية الاقتصادية."<sup>86</sup>

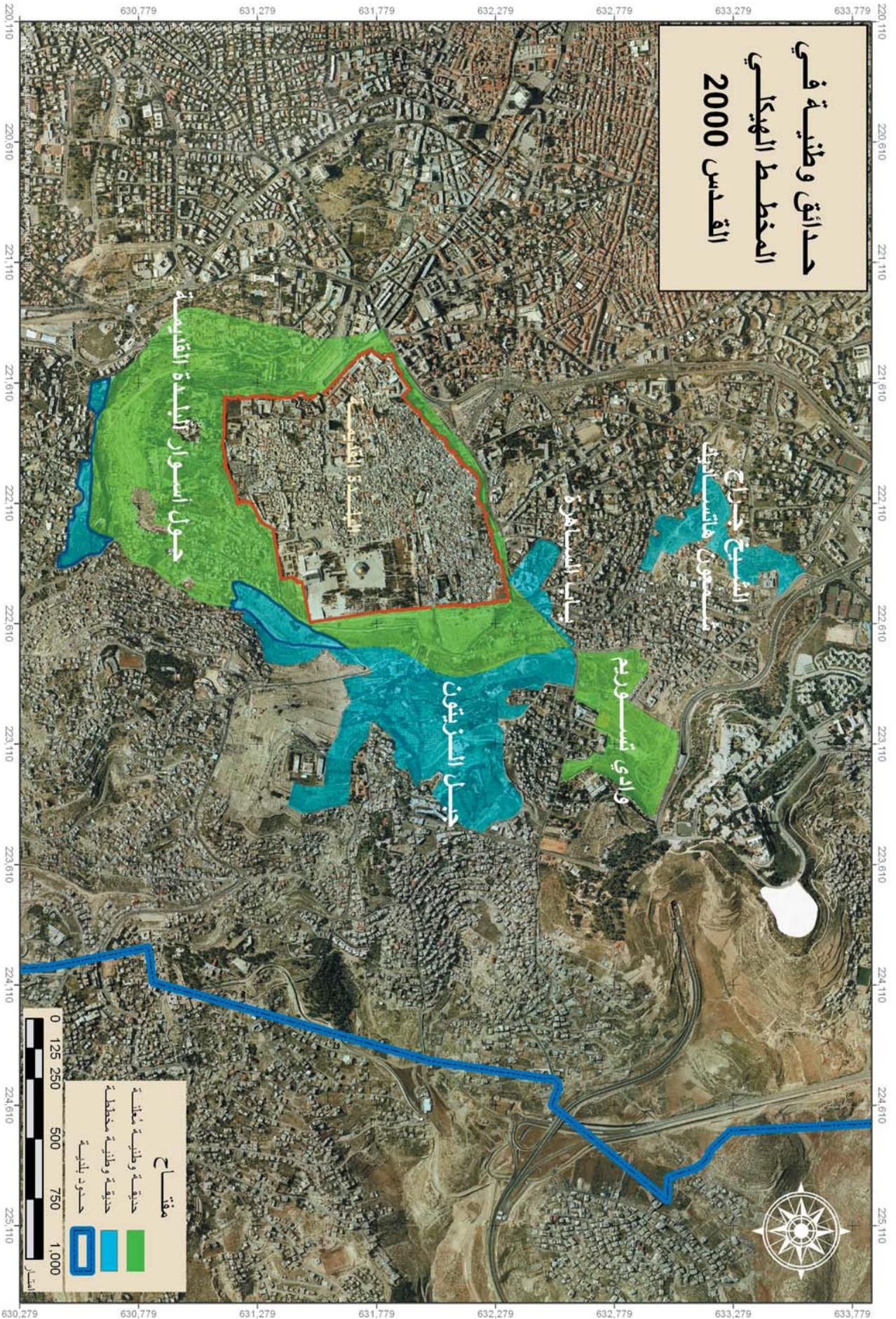
<sup>82</sup> بموجب قياس محوسب من الخارطة الهيكلية القدس 2000.

<sup>83</sup> الخارطة الهيكلية الأولى التي شملت القدس الشرقية اعدت عام 1970 وصدقت عام 1976.

<sup>84</sup> البند 8.18.5 من تعليمات المخطط. يرد نصه في الصفحة 13 من هذا التقرير.

<sup>85</sup> من التقرير المرحلي للجنة التوجيه لتطوير السياحة في القدس من نيسان 1995، "عيمك هميلخ، 3000 سنة على القدس، مخطط عام".

<sup>86</sup> من اقتراح قرار لتطوير "عيمك هميلخ"، مستند بتاريخ 22 آب 1994.



# من العام الى القومي

لقد امتنع تقرير اللجنة عمداً عن إشراك وإعلام الجمهور (جمهور السكان وأيضاً الجمهور الواسع) وهو يعمل بغير شفافية: "4.0.0 التوضيح والعلاقات العامة: بسبب تعقيد وحساسية الموضوع، من المتفق أنه يجب قدر الإمكان الحفاظ على ظهور قليل خلال فترة تنفيذ الأعمال، ولدى نشر الأخبار المتعلقة بهذا الموقع.<sup>87</sup>"

الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000: في الصيغة الأولى للخارطة الهيكلية القدس 2000، والتي نشرت لاطلاع الجمهور، تم تخصيص مساحة حي البستان لـ "منطقة سكنية جديدة"، أي كتوسيع لسيلوان<sup>88</sup>. هذا التخصيص، مثله مثل توسيعات إضافية تقوم الخارطة الهيكلية بتخصيصها للأحياء في القدس الشرقية (على سبيل المثال، في العيساوية، الثوري، وادي قدوم وجبل المكبر)، تطرق إلى كون المنطقة مبنية. ولكن في صيغة مُحدّثة من الخارطة (الصيغة التي تمت المصادقة عليها لإياداعها)، تم تغيير هذا التخصيص وتعليم مساحة البستان كـ "منطقة مناظر مفتوحة"<sup>89</sup>. وقد تم تبرير هذا التغيير بأن التخصيص كمسكن في الصيغة الأولى مصدره الخطأ.

المخطط 11555 - خارطة هيكلية للحوض الجنوبي للبلدة القديمة: تم إعداد المخطط بمبادرة البلدية على يد مكتب "سفديا مهندسين". المخطط 11555 موجود في مراحل التخطيط المتقدمة، وقُدّم للجنة المحلية، التي أوصت بإيداعه بشروط، وذلك بتاريخ 26 تشرين ثاني 2007.

مر هذا المخطط بتقلبات عديدة، تم خلالها، وبموجب طلب مهندس البلدية آنذاك "أوري شطريت"، شمل مساحة حي البستان، والتي كانت قبل ذلك خارج الخط الأزرق.<sup>90</sup> خصصت مساحة حي البستان في المخطط كحديقة وطنية، وتم تحديد بيوته الـ 88 للهدم.

في الصيغة الحالية للمخطط، بيوت البستان غير مُشار إليها بالهدم، ومع أن المساحة مخصصة لمنطقة "خضراء"، إلا أنها ليست معرفة كحديقة وطنية. وتم ذلك، كما يبدو،<sup>91</sup> في أعقاب ردود فعل ونشاط السكان والزوبعة الإعلامية التي أثارها أوامر الهدم.

من أصل 25 شرطاً، قامت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء بوضعهم في توصيتها بإيداع المخطط، يُلزم الشرط الأول بالحصول على "رأي استشاري من قبل دائرة التخطيط في وزارة الداخلية حول ملائمة الإستعمالات المطلوبة للمخطط الهيكلي القطري - تاما 8". أما الشرط الثاني فيطلب فحص المساحات المفتوحة المقترحة في المخطط والتي تتواجد بها المباني. بموجب هذا الشرط، يتم تقسيم هذه المساحات إلى "مساحات خضراء ضرورية" يتم تخصيص الأبنية فيها للهدم، وإلى "مساحات غير ضرورية ضمن مجموعة المساحات المفتوحة"، سوف يتم ترخيص الأبنية القائمة فيها بواسطة تغيير تخصيص المنطقة إلى السكن.<sup>92</sup>

<sup>87</sup> المصدر السابق، ليس واضحاً من النص أعلاه أي ردود فعل يرغب مدراء المشروع تفاديها من خلال الحفاظ على "ظهور قليل"، لكن يمكن التخمين أن ردود فعل سكان المنطقة وأصحاب الأراضي هي بعضها، وأن "تعقيد وحساسية الموضوع" يشير إلى المشكلة السياسية والقانونية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ مثل هذا المشروع في القدس الشرقية، في منطقة مبنية ومأهولة جزئياً.

<sup>88</sup> الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000، الرسم (المحقق) رقم 1، تاريخ: 19 آب 2004.

<sup>89</sup> الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000، الرسم رقم 1، تاريخ: 25 آذار 2007.

<sup>90</sup> من معاينة رسم الخارطة وحديث مع مهندس الخارطة مارون كوهين في مكتب سفديا مهندسون في القدس، بتاريخ 6 آذار 2006.

<sup>91</sup> لم يتم إيداع الخارطة بعد ولذلك لا نملك النص الكامل لتعريف المنطقة. لكن حسب أقوال مارون كوهين، مخطط الخارطة (في مكالمة هاتفية في آب 2007)، فإن النص في تعليمات الخارطة لتخصيص الأرض ما زال غامضاً وغير ملزم، عمداً.

<sup>92</sup> من محضر اللجنة الفرعية المحلية للإيداع، نقاش حول إيداع المخطط 11555، 26 تشرين ثاني 2007.

يبدو أنه أيضاً في حالة حي البستان، فإن البلدية، والحكومة وجهات إضافية تظهر في الصورة، تقوم باستعمال الوسائل التخطيطية، من أجل الحد من البناء وحتى إقصاء السكان وأصحاب الأراضي الفلسطينيين.<sup>93</sup> في الوضع القائم اليوم في المنطقة، يجدر بأي تخطيط فيها أن يؤهل البيوت القائمة ويعطي حلاً تخطيطياً لاحتياجات سكانها. وذلك في إطار الحدود الناتجة عن كونه جزءاً من حوض البلدة القديمة ومن الرغبة للمحافظة عليه من البناء الإضافي.

### المزيد من الحدائق الوطنية المخططة

في الخارطة الهيكلية القدس 2000، تم تحديد مساحات إضافية في القدس الشرقية مخصصة هي أيضاً للحدائق الوطنية. الحديث يدور حول مناطق مفتوحة ليست بكبيرة، في قلب منطقة مبنية، والقليلة التي بقيت دونما بناء والتي قد تخدم سكان القدس الشرقية كمناطق مفتوحة جيدة أو كاحتياجات بناء. الشكل الذي تروج به بلدية القدس، بواسطة هذه الخارطة، الحدائق الوطنية في القلب المبني للقدس الشرقية، هو أوج هذه الظاهرة التي يحذر هذا المستند منها، أي تحويل تخصيصات الأرض من المناطق المفتوحة إلى الحدائق الوطنية. في هذا التحويل، تنتكر بلدية القدس من مسؤوليتها تجاه المنطقة، سكانها، أصحابها ومستخدميها، وتنقل هذه المسؤولية والصلاحيات لسلطة الطبيعة والحدائق.

إن تخطيط الحدائق الوطنية بمبادرة بلدية القدس، وفي هذه الأماكن بالذات، يثير تساؤلات كثيرة حول دوافعه.

ينظر الخارطة في الصفحة 38

### الحديقة الوطنية الشيخ جراح ("شمعون هتساديك")<sup>94</sup>:

هذه الحديقة الوطنية مخططة في منطقة مفتوحة في حي الشيخ جراح غربي وادي الجوز. وهي تغطي مساحة نحو الـ 120 دونماً<sup>95</sup>. المنطقة المخصصة للحديقة الوطنية هي بغالبيتها حرش من أشجار الزيتون، يمر منه المشاة بين الكولونية الأمريكية، والشيخ جراح ووادي الجوز. في هذه الحالة، حتى لو رأى مخططو الخارطة الهيكلية القدس 2000 أنه من المناسب الحفاظ على المنطقة مفتوحة وغير مبنية، كان من الممكن ومن الأجدر تخصيصها كمناطق عامة مفتوحة (مثلما عُرِّف معظمها فعلاً في المخطط 2591، الذي يسري على المنطقة اليوم). بواسطة التخطيط والتطوير الصحيحين، كان من الممكن لهذه المنطقة أن تكون متزهاً جيداً لاستعمال سكان الأحياء المجاورة.

ينظر الخارطة في الصفحة 42

حدود الحديقة الوطنية، كما تظهر في الخارطة الهيكلية القدس 2000، متأثرة من البناء القائم وتلامس البيوت في أجزاء كثيرة. بموجب الصورة الجوية التي يعتمد عليها رسم المناطق المفتوحة والطبيعة المدنية في الخارطة الهيكلية، هناك أكثر من عشرة مبان (غالبيتهم بيوت سكنية) ضمن حدود الحديقة. الخارطة الهيكلية تخصص المنطقة كحديقة وطنية وتنص على أن تلك المنطقة هي زراعية، وإن حوالي 25 دونماً منها مخصصة كمتزها لمنطقة الحي. ليس من الواضح كيف يمكن

<sup>93</sup> العلاقة بين مخطط الحديقة الوطنية وأوامر الهدم التي أصدرت ضد بيوت حي البستان ظاهرة جداً للعيان، حتى أن نائبة وزير الداخلية، روحاما أفراهام، أثرت إنكاره: "لا توجد أية علاقة بين إقامة الحديقة الوطنية وهدم البيوت. تنوي بلدية القدس تحقيق مشروع الحديقة الوطنية في منطقة عيمك هميلخ - سلوان. المشروع قائم في المخطط ع.م.9، في مساحة مناظر مفتوحة، عامة، وتمت المصادقة عليه بموجب القانون." من محضر جلسة لجنة الداخلية للكنيست، رقم 253 بتاريخ 1 حزيران 2005.

<sup>94</sup> لا يوجد اسم رسمي لهذه الحديقة الوطنية، المعلمة في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000. تسميتها هنا باسم "الحديقة الوطنية الشيخ جراح" تشير إلى موقعها الجغرافي داخل الحي. يوجد في هذه المنطقة قبر "شمعون هتساديك"، وهي تشكل جزءاً من الاستيطان اليهودي الآخذ بالتشكل في "منطقة شمعون هتساديك"؛ وفقاً لمارون ربايورت، "جمعية يمين تخطيط لإقامة حي يهودي إضافي في شرقي القدس"، هآرتس، 29 كانون الثاني 2008.

# من العام الى القومي

لهذه التخصيصات الثلاثة للأرض (حديقة وطنية، منطقة للزراعة ومنتزه للمنطقة) أن تتواجد فعلاً ضمن نفس المساحة (غير الكبيرة) في ذات الوقت.

المخطط الذي يسري اليوم على المساحة أعلاه هو المخطط 2591 - الخارطة الهيكلية للشيخ جراح. أُعد المخطط بمبادرة وتخطيط بلدية القدس، وأصبح ساري المفعول في أواخر سنة 1984. في إطار المخطط 2591، معظم المساحة أعلاه مخصصة لمنطقة عامة مفتوحة. في أطرافها الجنوبية-الغربية (المحاذاة لشارع خالد بن الوليد) هناك مساحة مخصصة للسكنى، وفي أطرافها الشمالية-الشرقية، هناك مساحة مخصصة للمؤسسات والأبنية العامة.

يدور الحديث حول منطقة تشكل جزءاً من حي الشيخ جراح، ومعظمها بملكية خاصة. سكان الحي يشكون من الأزمات التخطيطية المعروفة في كافة أحياء القدس الشرقية: أزمة سكنية، نقص في المؤسسات العامة، في البنى التحتية، في المناطق المفتوحة الجيدة وغيرها. هذه الأزمات تنبع من انعدام التخطيط. وحتى لو أن المخطط القائم (2591) قد لبي احتياجات سكان الحي حين تحضيره، فهو لا يستطيع تلبيبة احتياجات الحي وسكانه اليوم، بعد مضي نحو ثلاثون سنة من تخطيطه.<sup>96</sup>

في قسم من المساحة المذكورة، يتم الترويج إلى مخطط (مخطط بناء مدني - ت.ب.ع. 8174 مخطط للإسكان)، بمبادرة مشتركة من قبل أصحاب الأراضي ومقاول، من تخطيط المهندسة المعمارية أيلالا رونثيل. تمت المصادقة على المخطط لسريان المفعول بعد عملية طويلة من النقاشات، الجولات الميدانية والتصويت في اللجنة اللوائية على كل جزء من المخطط على حدة. تم تقليص المخطط بصورة جديدة بعد مرحلة الاعتراضات: تم إلغاء الشارع الرئيسي في المخطط وتقليص المساحات السكنية بشكل كبير. مثلما ذكر في قرار اللجنة اللوائية، طُلب من المبادرين للمخطط بإدخال هذه التغييرات الجوهرية بغرض الموازنة فيما بين احتياجات السكان المحلية وبين الحاجة لتعزيز حوض البلدة القديمة كمركز سياحي:

مساحة المخطط مقترحة في الخارطة الهيكلية للقدس (والتي تم إيداعها مؤخراً) لتكون حديقة وطنية ومنطقة مناظر مفتوحة. في أطراف الحديقة الوطنية المقترحة هناك أحياء قائمة ومصادقة بموجب المخطط. يجب على قرار اللجنة أن يوازن فيما بين المصلحة العامة الكامنة في تخصيص المساحة بكاملها للاستخدامات العامة على مستوى المدينة كمنطقة سياحية تعزز من حوض البلدة القديمة بصفته المركز التاريخي والسياحي للقدس، وبين المصلحة الشخصية في تخصيص المنطقة كلها للمسكن ولمساحات قابلة للمتاجرة (بالإضافة إلى مساحات عامة للأحياء، المطلوبة لأغراض المسكن فقط). حسب رأي اللجنة، فقد تمت المحاولة في قرار الإيداع لإجراء مثل هذه الموازنة، ولكن بعد الإستماع إلى سلطة تطوير القدس من ناحية والمبادرين إلى المخطط من ناحية أخرى، اقتنعت اللجنة أنه ينبغي تحسين الموازنة من خلال تعزيز المحور السياحي في وادي كدرون والتواصل مع المساحات المفتوحة والعامة شمالي المخطط.<sup>97</sup>

اليوم، المخطط عالق في اللجنة اللوائية بسبب مشاكل في المواصلات نجمت عن إلغاء الشارع. شعور أصحاب الأرض ومهندسة المخطط أيلالا رونثيل هو أن القرارات التي إتخذت في لجان التخطيط ليس فقط أنها لا توازن فيما بين الاحتياجات المختلفة، بل حتى أنها غير مهنية وغير أخلاقية ويبدو أنها محرّكة من خلال "الصراع على الأرض".<sup>98</sup>

<sup>95</sup> مقياس مناطق الحدائق الوطنية المعلّمة في الخارطة الهيكلية المحلية للقدس 2000 تمت بموجب مسح محوسب من ترسيم الخارطة.

<sup>96</sup> بموجب موقع بلدية القدس، فإن فتح الملف للمخطط تم في أيار 1978.

<sup>97</sup> محضر اللجنة اللوائية في النقاش حول منح الفاعلية القانونية للمخطط 8174، من موقع بلدية القدس.

<sup>98</sup> من حديث مع مهندسة المخطط أيلالا رونثيل، 17 كانون اول 2007



# من العام الى القومي

من الجدير بالذكر أنه خلال النقاشات حول المخطط، قامت جمعيات مختلفة للمستوطنين، الفاعلة في المنطقة، بتشكيل ضغوطات على أصحاب الأراضي - المبادرين للمخطط، فاقترحوا صفقة مقايضة: تحصل الجمعيات على مغارة الرامبان والتي هي بملكيته، مقابل المصادقة على مخطط المبادرين، سكان المكان. في أعقاب ذلك، قرر المبادرون للمخطط عدم شمل مغارة الرامبان في المخطط<sup>99</sup>. تم الإعلان عن مساحة مغارة الرامبان كمكان مقدس رغم أن تعريفه على هذا النحو بقي موضوع خلاف<sup>100</sup>.

مؤخراً، تم شمل مساحة المخطط في مجال الخط الأزرق التابع لمخطط "معار شرق" (مركز مديني رئيسي في شرقي المدينة) والذي يقوم بإعداده المهندس المعماري الجديد للمخطط، سنان عبد القادر. كما ذكرنا، ان المخطط في مراحله الأولية وليس من الواضح بعد ماذا سيكون تخصيص المكان فيه.

## الحديقة الوطنية في جبل الزيتون<sup>101</sup>

تمتد الحديقة الوطنية على مساحة نحو 470 دونم، على فرع لجبل الزيتون، جنوبي حي الصوانة، ويمد ذراعاً طويلةً إلى المقبرة في جبل الزيتون وفندق الأقواس السبعة. هذه الحديقة مجاورة للحد الشرقي للحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، والحد الجنوبي للحديقة الوطنية "عيمك تسوريم"، وتصل فيما بينهما عملياً وتشكل معهما توتراً من الحدائق الوطنية. هذه الحديقة الوطنية تحترق عملياً المساحات المفتوحة بين أحياء الصوانة والطور، تحيط بها وتلامس بيوتها.

في مساحة الحديقة الوطنية، تم تحديد ثلاث انواع تخصيصات أرض مختلفة في الخارطة الهيكلية القدس 2000: منطقة مناظر مفتوحة، مناطق زراعية، ومنتزه ذي نزعة دينية. الحديث يدور حول منطقة مليئة بالأديرة والكنائس، وبينها دير الكرمليت، دير البندكتيين، دير جسر الأخوات، كنيسة مريم المجدلية وكنيسة كل الأمم. بالإضافة إلى ذلك، هناك في هذه المنطقة عدد غير كبير من البيوت السكنية.

المخطط الذي يسري اليوم على المنطقة أعلاه هو المخطط ع.م.9/ والمساحة فيه مخصصة بغالبيتها كمنطقة عامة مفتوحة، وبداخلها مساحات مخصصة لمباني عامة.

## ينظر الخارطة في الصفحة 44

في الواقع، رغم أنه لم تتم بعد المصادقة على الخارطة الهيكلية القدس 2000، والتي تخصص المنطقة كحديقة وطنية، فإن شركة تطوير القدس وسلطة الطبيعة والحدائق تنفذ أعمال تطوير وتنظيف في المنطقة منذ بضعة أشهر.

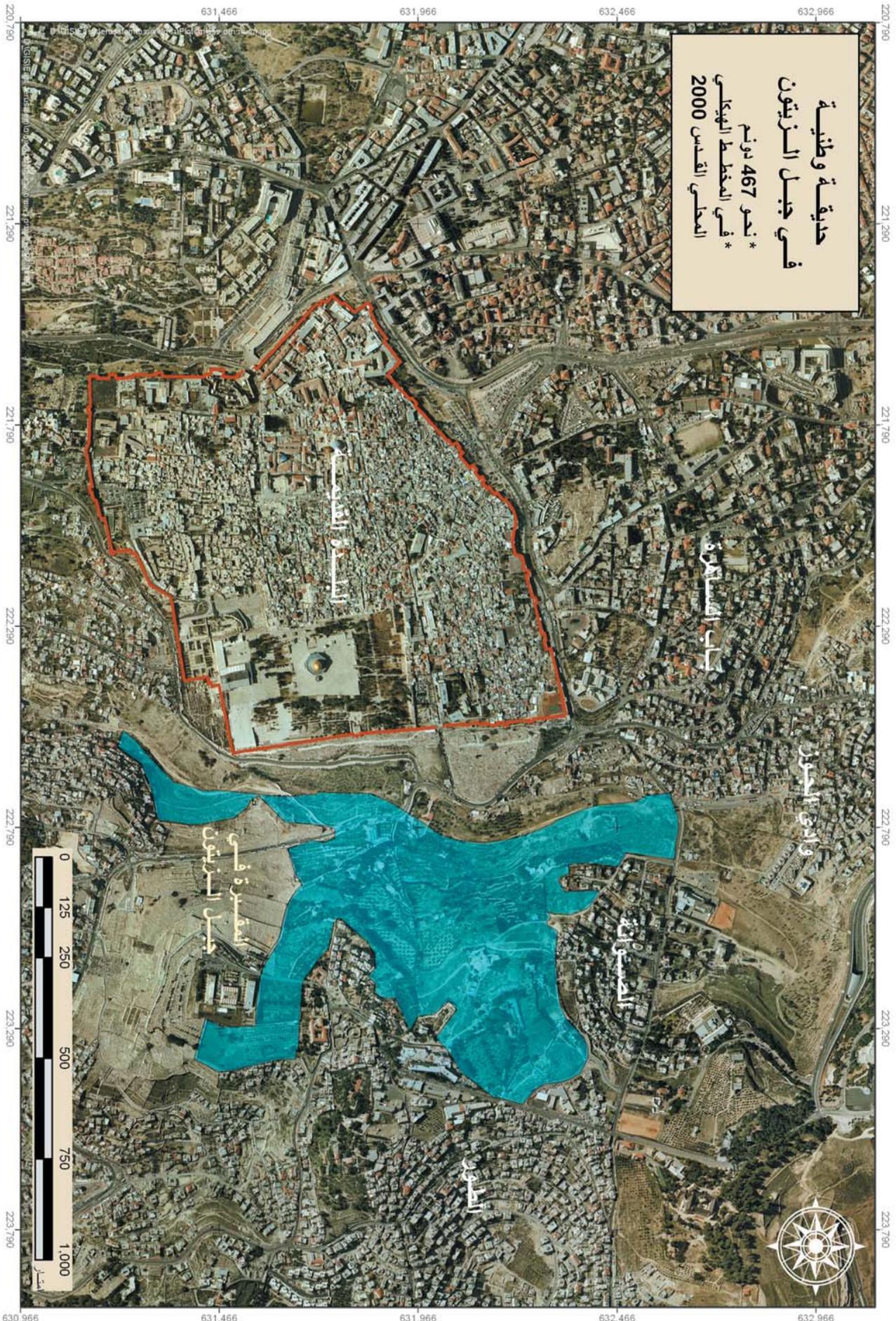
تم تسييج المنطقة ويجري حالياً بناء مسطبات. يبدو أن اقتراح تخصيص الأرض كحديقة وطنية كافي لكي يتم تنفيذ تحويل الصلاحيات في المنطقة من بلدية القدس لسلطة الطبيعة والحدائق. هذه الأعمال تسجل الحقائق على أرض الواقع وتؤسس مكانة الموقع كحديقة وطنية فعلياً وايضاً في إدراك متخذي القرارات والجمهور (سكان المكان والجمهور الواسع)، وذلك دون أن تعطى للجمهور إمكانية التعبير عن موقفه (من خلال الاعتراضات)، ودون أي تأسيس تخطيطي ومكانة قانونية<sup>102</sup>.

<sup>99</sup>. المصدر السابق

<sup>100</sup> الدكتور ميخائيل فيغودا، "أماكن مقدسة - مغارة الرامبان"، "داعت" موقع دراسات اليهودية والفكر.

<sup>101</sup> لا يوجد اسم رسمي لهذه الحديقة الوطنية، المشار إليها في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000. تسميتها هنا باسم "الحديقة الوطنية جبل الزيتون" تشير إلى موقعها الجغرافي داخل الحي. رجال سلطة الطبيعة والحدائق يعتبرونها جزءاً من "عيمك هيلخ"، رغم أنه يبعد حوالي الكيلومتران الى شماله وغير متصل به.

<sup>102</sup> في إجابته على سؤالنا حول أعمال سلطة الطبيعة في المنطقة، أبلغنا مدير لواء المركز في سلطة الطبيعة والحدائق، يغال بن آري، أن أعمال التسييج في المنطقة تتم من قبل سلطة تطوير شرقي القدس، أما باقي أعمال التطوير فتنفذها سلطة الطبيعة والحدائق، وأنها تتم "بتنسيق تام مع كافة الجهات المعنية: بلدية القدس، سلطة تطوير شرقي القدس، سلطة تطوير القدس، دائرة أراضي إسرائيل، أصحاب الأراضي وسكان المكان." (كتاب بتاريخ 1 حزيران 2008). لكن بعد الفحص في بلدية القدس تبين أنه لم يتم تقديم طلبات لتراخيص البناء لتنفيذ هذه الأعمال، كما هو مفروض.



# من العام الى القومي

حتى لو كانت غالبية هذه المساحة ملائمة فعلاً لتبقى مفتوحة، فذلك لا يلزم تخصيصها كحديقة وطنية وتحويلها لسلطة الطبيعة والحداق. بالإضافة إلى ذلك، وبما يشابه المواقف التي طرحت بالنسبة للحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، يجدر إعطاء حلول تخطيطية أكثر تركيزاً من تخصيص الأرض بصورة جارفة ومتجانسة كحديقة وطنية، لا سيما في مساحة لا تشكل قطعة واحدة من الناحية البنوية أو من ناحية الإستعمالات الموجودة بها على أرض الواقع أو من حيث ملكية الأرض.

## الحديقة الوطنية باب الساهرة (متحف روكفلر):<sup>103</sup>

مساحة الحديقة الوطنية نحو 40 دونماً معظمها مبنية، وهي تشمل متحف روكفلر، وقطاع ضيق من المساحة المبنية من حي وادي الجوز كما وحديقة عمومية للحي. الحديقة العمومية، وهي إحدى القلائل في القدس الشرقية، تتمتع بعناية نسبية، وتوجد بها أشجار الزيتون، والعشب الأخضر، والمسارات وأجهزة الألعاب للأطفال. سكان المنطقة – الأولاد والشبان والكبار، يستخدمونها يومياً. وبالإضافة إلى كونها جزءاً من الحديقة الوطنية، فإن الحديقة مخصصة في إطار الخارطة الهيكلية للقدس، كمتنزه ذي ارتباط ديني.

## ينظر الخارطة في الصفحة 46

تخصيص الأرض هذا كحديقة وطنية يثير المخاوف أن في الخارطة الهيكلية القدس 2000 جرى استعمال غير مهني بتخصيص الأرض كحديقة وطنية. المساحة المذكورة صغيرة، معظمها مبنية وغالبيتها تقع في قلب حي سكني. لا توجد بها قيم ظاهرة للعيان من الطبيعة، المناظر أو للتراث، والتي من شأنها تبرير تخصيصها كحديقة وطنية. كما أنها تُخدم، من جملة الإستخدامات التي تتم فيها، كمنطقة عامة مفتوحة بلدية، جيدة وهامة. على إفتراض أن هذا التخصيص يعتمد على أساس الرغبة بالمحافظة على مبنى متحف روكفلر، فإن القرار الأكثر صحة هو أن يتم تخصيص المتحف كموقع وطني والبنية نفسها كبناء للحفظ. وذلك دون أن يتم شمل البيوت السكنية والحديقة العمومية في هذه المخططات.

## توسيع الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة:

حدود الحديقة الوطنية حول أسوار البلدة القديمة، مثلما تظهر في الخارطة الهيكلية للقدس 2000، لا تتطابق مع حدود الحديقة الوطنية المعلنة. فقد تم توسيع حدود الحديقة في موقعين: جنوبي ياد-أفشالوم وفي الجنوب الأقصى للحديقة، في وادي الحلوة. يبدو أن هاذين التوسيعين غير الكبيرين حُدداً على الصورة الجوية. بموجب حدود البناء القائم فعلاً، بصورة تملئ المساحات المفتوحة المتبقية. مساحة هذه التوسيعات تبلغ حوالي 90 دونماً.

## ينظر الخارطة في الصفحة 20

موقع وطبيعة المساحات المخصصة للحداق الوطنية في الخارطة الهيكلية القدس 2000، تميز عملية التحويل بصورة واضحة، من تخصيص الأرض كمنطقة عامة مفتوحة. بموجب المخططات السابقة، إلى تخصيص الأرض كحديقة وطنية في الخارطة الهيكلية القدس 2000. تلك هي أداة تخطيطية تُستخدم فقط في شرقي المدينة. وحتى لو كان من المناسب تخطيطياً، على مستوى المدينة أو الحي، الحفاظ على المساحات المتبقية دون بناء، كمساحات مفتوحة، فهذه ليست بالضرورة مساحات ذات قيم طبيعة أو تراث تبرر تخصيص كحديقة وطنية. ان الإستعمال الواسع بتخصيص الأرض كحديقة وطنية، بكل معانيه وإسقاطاته بالنسبة للسكان الفلسطينيين، هو ليس بالامر المشروع، في هذه الظروف.

<sup>103</sup> لا يوجد اسم رسمي لهذه الحديقة الوطنية، المشار إليها في الخارطة الهيكلية المحلية القدس 2000. تسميتها هنا باسم "الحديقة الوطنية باب الساهرة (متحف روكفلر)" تشير إلى موقعها الجغرافي.

<sup>104</sup> للتوسع في موضوع مسؤولية السلطات المحلية على المناطق العامة المفتوحة الواقعة في تخومها، والمبادرة الى ابتكار آليات لتعزيز قدرتها على تادية ذلك. يُنظر: ناحوم بن آليه، عيران رزين، "السلطة المحلية وسياسة المحافظة على المناطق المفتوحة"، معهد "ديشي" (مظهر الدولة)، 2008.



## تلخيص وتوصيات

كما في القضايا الأخرى في القدس, فإن الحدائق الوطنية فيها هي موضوع فريد, مثلما يشهد الإقتباس التالي من كراسة أصدرتها سلطة الطبيعة والحدائق حول الحدائق الوطنية في حوض بلدة القدس القديمة: "الحديقة الوطنية حول أسوار القدس موجودة في قلب القدس المبنية, وإنما بهذا الحديقة الوطنية الوحيدة في البلاد التي تضم, عدا المواقع التاريخية والأثرية والمواقع الدينية والمقابر, استعمالات أخرى للأراضي, كالإسكان, والصناعة والتجارة والترفيه."

القدس هي المدينة الوحيدة في البلاد التي يتم ضمن مسطحها المبني التخطيط والإعلان عن حدائق وطنية إحدى الأهداف المركزية لبعضها, كيفما يستخلص من هذا التقرير, هو الحفاظ على مساحات مفتوحة من البناء غير القانوني ومن ضغوطات التطوير. هنالك مدن أخرى في البلاد توجد ضمن حدودها حدائق وطنية (مخططة, مصادقة ومعلنة). ولكن, في هذه الحالات, الحديث يدور حول مواقع ذات قيم طبيعية وتراث واضحة, والموجودة ضمن المسطح البلدي, لكن ليس في قلب منطقة مبنية وهي لا تضم في تخومها أبنية قائمة.

أمثلة رئيسية لحدائق وطنية داخل حدود المدن هي أشكلون, قيسارية, بيتح تكفا وروش هاعين. إلا أنه, وفي العديد من هذه الحالات, فإن الحدائق الوطنية هي مصدر خلاف بين السلطة البلدية وسلطة الطبيعة والحدائق, لكونها تمثل مصالح مختلفة في نفس المنطقة. أما في القدس الشرقية فيبدو أن بلدية القدس هي القوة الدافعة لتحويل المساحات المفتوحة إلى حدائق وطنية. وبهذا, فإن بلدية القدس, والمزمنة برعاية رفاه كافة سكانها, تتخلى عن مسؤوليتها في هذه الوظيفة. فهي تحوّل هذه المساحات لمسؤولية سلطة الطبيعة ولصلاحياتها, وهذه ملزمة, بحكم وظيفتها, بالمحافظة على قيم الطبيعة والتراث لا غير, وليس لها أي التزام بالمسؤولية نحو السكان واحتياجاتهم.

إن الترويج إلى الحدائق الوطنية والإعلان عنها هي خطوات تخطيطية-مالية قوية جداً وذوات تأثيرات كبيرة. تتم هذه الخطوات في القدس الشرقية داخل منطقة متنازع عليها, وسط أقلية لا تحظى بالمساواة في الحقوق (لا نظرياً ولا عملياً). فهي تحد من تطوير الأحياء الفلسطينية وتبعد سكانها عن أراضيهم. وهكذا, فإن هذه الخطوات تزيد من الشعور بالإقصاء والتشكيك. علاوة على ذلك, فالـ"القصص" التي تقف من وراء الحدائق الوطنية في القدس الشرقية, والتي سردناها في هذه الوثيقة, تجتمع وتتحول إلى ظاهرة يصعب تجاهل مزاياها ودوافعها السياسية-الديموغرافية, وهي غريبة عن هذه الإجراءات.

مثلما يتفق الجميع, وجود قسم من تلك المساحات داخل حوض البلدة القديمة يحوّلها إلى صاحبة قيمة تاريخية ومن حيث المنظر, وعليه تتطلب تخطيطاً وإدارة حساسة, تؤمّن الحفاظ عليها في الحاضر والمستقبل. إلا أن هذا التوجه يستطيع وينبغي عليه أن يشمل سكان المكان كجزء لا يتجزأ منه, وأن يراعي بقاءهم بصورة معقولة بالرغم من الحدود الناتجة عن وجودهم داخل حوض البلدة القديمة. نحن نعتقد, على ضوء الواقع الموجود اليوم في هذه المساحات والمبنية بجزءها, بأن التطرق إليها من المنظرين القيمي والبيئي, يحتّم شمل المواطنين القاطنين في حدودها. تجربة الماضي تعلم أن تخصيص الأرض كحديقة وطنية, وتحويل الصلاحيات فيها لسلطة الطبيعة والحدائق والإعلان عنها ليس على أساس مخططات مفصلة حول تطويرها, لا يؤمّن ذلك. وفي نهاية المطاف, فإن السكان والمحافظة على المنطقة سوف يتضرران.

إن الصراع على المحافظة على المساحات المفتوحة في إسرائيل, والتي تلعب به سلطة الطبيعة والحدائق دوراً هاماً, هو صراع هام, بالأساس على ضوء تسريع البناء والتطوير منذ سنوات التسعين. هكذا أيضاً يزداد الوعي, لدى مؤسسة التخطيط كما ولدى الجمهور الواسع, حول أهمية المساحات المفتوحة الجيدة, كجزء من أي مخطط بناء وتطوير. إلا أن الإعلان عن الحدائق الوطنية في المساحات المفتوحة الموجودة في قلب المساحة المبنية في القدس الشرقية تكمن بما إساءة لاستعمال الإدعاء "الأخضر". والأدهى من ذلك, أن هذا "الإدعاء الأخضر" يناقض التخطيط المستدام كما وينقصه البرهان البيئي-الأجتماعي الشامل والموازنة بين مجمل الإحتياجات والمعطيات التخطيطية المطلوبة لدى التخطيط والمقابلة على عاتق السلطة المحلية وسلطات التخطيط.

## توصيات:

- في الأماكن المأهولة بشكل عام، وفي المناطق المدنية بشكل خاص، يجب أن تتم المحافظة على المساحات المفتوحة في إطار تخطيط يلي بمجملة احتياجات السكان، حتى في مجالات الحياة الأخرى (السكن، البنى التحتية، التشغيل، الأبنية العامة وإلخ). هذا خاصةً لدى الحديث حول القدس الشرقية المتعطشة إلى التخطيط المحدث واللائق. فقط التخطيط الذي يتيح الحياة باحترام وتطوير ونمو يستطيع أن يكون أساساً للمحافظة على المساحات المفتوحة، وأن يعيد لتخصيص الأرض هذا وظيفته الأصلية والتبرير التخطيطي-الفراغي الذي يليق به، أيضاً من وجهة نظر السكان.
- بشكل عام، يجب الإمتناع عن استعمال الأرض كحديقة وطنية، كبديل لتخصيص مناطق عمومية مفتوحة. ان استعمال الأداة التخطيطية في مكان ووضع غيرية عنها، بغية فرض القانون والردع، هو أمر مرفوض وغير لائق، لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية العملية.
- ان تطبيق وتحقيق التخطيط يجب أن يتم بمسؤولية وصلاحيات السلطة المحلية. فالمحافظة على المساحات المفتوحة وتطويرها ورعايتها هي أمور بمسؤولية السلطة المحلية، كما هو الأمر بالنسبة لباقي البنى التحتية والخدمات العامة المخططة في مجالها، وذلك كجزء من الخدمات التي عليها تزويدها لمواطنيها 104. ان التقرير المرفق للخارطة الهيكلية القدس 2000 يوصي بإقامة سلطة متزهات بلدية ذات ميزانية مستقلة كأداة هامة لتطبيق المخطط، في كل ما يتعلق بالمساحات المفتوحة - تخطيطها، تطويرها وصيانتها. في هذه التوصية يكمن الإدراك أنه من الضروري إيجاد حل لعجز بلدية القدس في المحافظة على مساحاتها المفتوحة وتطويرها وصيانتها. إلا أنه يجدر بهذا الحل أن يُقيي المسؤولية على هذه المساحات المفتوحة ضمن الإطار البلدي، لا أن يودعها بأيدي سلطة حكومية مثل سلطة الطبيعة والحدائق، والتي ليست ملزمة تجاه سكان هذه المساحات وليس لموازنة كافة الإحتياجات بها. ان إقامة سلطة متزهات بلدية هي حل ممكن، يمنح المساحات المفتوحة أهمية أكبر، أيضاً على أرض الواقع، من خلال إبقائها في المجال البلدي، كجزء لا يتجزأ من منظومة العلاقات بين البلدية ومواطنيها. هذا مشروط بالأ تعني "ميزانية مستقلة" الإرتباط بالحكم المركزي والإنفصال عن الحكم البلدي.
- يجب تشكيل معايير واضحة وملزمة لإيجاد مساحات للحدائق الوطنية. ان التعريف الواسع لـ"ما هي الحديقة الوطنية"، الوارد في القانون، يُلزم كتابة أنظمة تعرّف بصورة أوضح ما هي المعايير والتبريرات لتخصيص الحدائق الوطنية والإعلان عنها (دون المس.مختلف قيم الطبيعية، التراث والمناظر التي تستحق ذلك). يجب على تلك الأنظمة إلزام كافة الجهات التي تدعم الحديقة الوطنية، حتى في مراحل التخطيط. من بين هذه المعايير، وكجزء من مستندات المخطط الذي يخص منطقة ما كحديقة وطنية، يجب الإلزام بطرح تفصيل منمق ومؤسس للأسباب التي تبرر تحويل المنطقة إلى حديقة وطنية. هذا المستند سوف يمكن مؤسسات التخطيط من إجراء فحص مهني لكافة الإحتياجات في المنطقة وفحص ما إذا كانت المخططات تحقق التوازن الأفضل فيما بينها. يجدر بهذه المعايير أن تشمل، بالإضافة إلى نواحي الحفاظ على الطبيعة والتراث، أيضاً الناحية المجالية-البيئية-الإجتماعية للمنطقة المتداولة، وذلك بغية التأكد من أن يتم الترويج إلى الحدائق الوطنية والإعلان عنها في المناطق التي تشكل القيم الكامنة بها والواقع الفراغي، أساساً معقولاً ولاثقاً لحديقة وطنية.
- يجب على القانون أن يمنح إمكانية للجمهور بأن يؤثر على العملية ونتائجها بصورة ملموسة أكثر وأقل ضبابية. توجد لعملية تخطيط الحدائق الوطنية نتائج مرفقة بنافاذية قانونية طويلة الأمد، من الناحية الإقليمية، العامة والملكية، حتى أكثر من أي إجراء تخطيطي عادي. لهذا، فإن الشفافية والوضوح للجمهور وإمكانية وصوله للمعلومات تصبح أكثر ضرورة وأهمية في مثل هذه الحالة. ان عملية التخطيط والإعلان عن حديقة وطنية يجب أن تتم بشفافية تامة ومن خلال الحوار الحقيقي مع السكان. مثل هذا الحوار سينتج تخطيطاً أكثر صحة للفراغ والمنطقة، بصورة تدمج فيما بين الرؤية فوق-المدنية وبين الرؤية المحلية. مثل هذا الدمج سيؤمّن أن تخدم المنطقة سكان الأحياء المجاورة لها، مساهمةً بذلك في الإبقاء على الحديقة الوطنية للمدى البعيد.

في القرن الأخير، بإمكاننا الإشارة إلى الإستعمال المتفاهم والغير مُبرر دائماً، بتخصيص الأراضي "كحديقة وطنية" في القدس الشرقية.

على الرغم من المظهر المهني واللا-سياسي لتخطيط الحدائق الوطنية والإعلان عنها، هناك حالات وأماكن معيّنة يبدو بها أنه يتم استعمال التخطيط والإعلان عن الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، ليس فقط بغية الحفاظ على قيم الطبيعة والتراث وعلى المساحات المفتوحة المميزة، بل أيضاً كأداة إضافية لتعزيز مصالح وأهداف سياسيّة. كما سنوضح في هذه الوثيقة، فإن هذه الظاهرة شائعة وواضحة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.

إذاً، فإن هدف التقرير هو متابعة إجراءات التخطيط، والترويج إلى الإعلان عن الحدائق الوطنية في القدس الشرقية، وفحص الآلية التخطيطية، القانونية والإدارية وكيفية استعمالها فعلياً. كما وتحليل إسقاطات الحدائق الوطنية على المكان وعلى سكانه.

الحدائق الوطنية في القدس الشرقية، كما سنرى بالتفصيل في هذا التقرير، تمس بسكان المدينة الفلسطينيين، بحقوقهم الإنسانية بصورة عامة وبحقوق التخطيط بصورة خاصة. إن هذا التكتيك التخطيطي يتناقض مع المفاهيم الدارجة في التخطيط المستدام في وقتنا هذا، والتي تتناول العلاقة الرابطة ما بين المحيط المبني والمساحات المفتوحة فيه، وبين الشرائح الإجتماعية المختلفة القاطنة فيه.

## بمكوم BIMKOM

מחלקת תכנון זכויות תכנון (מ"ת) מخططون من أجل حقوق التخطيط Planners for Planning Rights

أقيمت جمعية "بمكوم" - مخططون من أجل حقوق التخطيط" في العام 1999. بمبادرة من مخططين ومهندسين معماريين بهدف تعزيز الصلة بين جهاز التخطيط في إسرائيل وحقوق الإنسان. تستخدم بمكوم الأدوات المهنية بهدف تعزيز المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية في قضايا التنظيم والتخطيط والتنمية وتخصيص موارد الأرض. وتقدم الجمعية يد المساعدة للمجتمعات المحلية التي تعاني من وضع مهني واقتصادي ومدني متدن، لتأمين نيلها حقوقها في حيز التنظيم.